



نسيب لحود
رؤية للجمهورية
ايلول 2007



المحتويات

مقدمة

الأُسئلة-المفاتيح

أولاً - روح اتفاق الطائف: الوحدة الوطنية المبنية على الاستقلال والعيش معا

ثانياً - "الطائف" وإحياء المؤسسات الدستورية

رئاسة الجمهورية
السلطات الدستورية الثلاث
هيئات الرقابة والهيئات المستحدثة بعد الطائف
الجيش والقوى المسلحة

ثالثاً - نافذة على المستقبل: تحديث الديمقراطية وتجديد الحياة السياسية

اصلاح قانون الانتخابات
تطوير الاحزاب السياسية
تنمية المجتمع المدني
تجديد الحياة النقابية
مشاركة اكبر للمرأة

رابعاً - استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد

خامساً - منهج متكامل لمعالجة المعضلات الاقتصادية الاجتماعية

سادساً - الخروج من دوامة العجز والدين

من العجز الى فائض ملموس ومتكرر
ادارة عامة للقرن 21
خصخصة شفافة تعزز النمو
اصلاح النظام الضريبي

سابعاً - الإصلاحات البنوية والتجديد الاقتصادي للبنان

القطاع الخاص قاطرة الاقتصاد اللبناني
الاندماج في الاقتصاد العالمي

تكنولوجيا المعلومات واقتصاد المعرفة
الدور المحوري للقطاع المصرفي
سياحة مرتفعة العوائد
التكامل بين الزراعة والصناعة
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
البعد البيئي للتنمية المستدامة

ثامناً - العدالة الاجتماعية الموازية للتعافي الاقتصادي

الانماء المتوازن بديلاً للمحاصصة
تخفيف الكلفة الاجتماعية للعولمة
ربط سوق العمل بالنظام التعليمي
شبكات امان للفئات الضعيفة
التربية والتعليم مفتاح التنمية
استراتيجية صحية تركز على الوقاية

تاسعاً - الشراكة المثلثة بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني

حوار مستمر مع الهيئات الاقتصادية
دور تنموي للمنظمات غير الحكومية
تفعيل المجلس الاقتصادي - الاجتماعي
توسيع نطاق التمثيل الثلاثي

عاشراً - إطلاق دينامية تشجع حركة الإبداع والفكر والثقافة والفن

الثقافة اداة اساسية للتغيير والتنمية
لبنان منبرا لحوار الحضارات
تضمين القيم الثقافية في البرامج الدراسية
معالجة ذاكرة الحرب
الاعتراف المتبادل بالتضحيات والاسهامات

حادي عشر - لبنان والعالم العربي والصراع العربي - الإسرائيلي

هوية لبنان العربية خيار طوعي
في موضوع الجنوب
لبنان والقضية الفلسطينية
العلاقة مع سوريا

خاتمة

رؤية للجمهورية

تأتي انتخابات الرئاسة هذه المرة ولبنان يملك فرصة حقيقية للمساك بزمام مصيره. للمرة الاولى منذ عقود، تاتي انتخابات الرئاسة من بوابة الحرية والاستقلال والسيادة، التي دفعنا جميعا غالبا، وكل من موقعه، ثمن استردادها.

ان لبنان يملك اليوم فرصة حقيقية للدخول في دائرة الاستقرار والامن والازدهار، اي دائرة الدول "الطبيعية" اذا جاز التعبير، تلك الدائرة التي سبقتنا اليها شعوب كثيرة، قريبة وبعيدة، والتي طالما حلمت اجيالنا بالوصول اليها.

هذه المرة، تأتي انتخابات الرئاسة لتضع اللبنانيين امام مفترق مصيري: فاما ان ينتهزوا الفرصة السانحة لفتح صفحة جديدة، لتجديد عقد الشراكة السامية الذي ابرموه، هم، وآباؤهم واجدادهم من قبلهم، للعيش معا، ليس على ارض واحدة او تحت سماء واحدة فحسب، بل، والمهم، في ظل دستور واحد يكون المرجع الحاسم بينهم، وفي ظل دولة ديموقراطية واحدة، تنبثق عن الجميع وتكون حاضنة للجميع، وتكون ايضا فوق الجميع، لا شرعية فوق شرعيتها، ولا سيادة فوق سيادتها، ولا سلطة فوق سلطتها، لا في الحرب ولا في السلم، لا في الداخل ولا في الخارج.

اما ان ننتهز هذه الفرصة لفتح صفحة جديدة، وتثبيت عقد السيادة والشراكة بيننا، او يفرض علينا لا سمح الله - ونحن قطعاً لن نرضى - الاستنقاع في معادلات التعطيل والشرذمة والانقسام التي يريدها البعض للبنان، ونورث ابناءنا وطنا مشتتة ومشرعا امام الرياح الخارجية من كل حذب وصوب، والتي تحمل اليها مخاطر تجدد الاعتداءات الاسرائيلية، ومخاطر بقاء لبنان ساحة مستباحة للسيادة، ومخاطر الارهاب والتطرف، ومخاطر الانهيار الاقتصادي وتفريغ البلاد من طاقاتها. اما ان نبني دولة حقيقية او نورث

خيرة شبابنا جواز سفر، يكون قد اصبح معبرا للبحث عن ارض جديدة ووطن جديد بديلا عن وطن جميل عليل لم نكن اهلا للحفاظ عليه.

عشية هذا الاستحقاق المصيري، تزهدهر المناورات والمناوشات والتشكيكات، الرامية اما الى تعطيل الانتخابات والوصول الى الفراغ في رأس هرم الدولة والجمهورية - وهو فراغ مريز سبق للبنانيين ان تجرعوا سمه في مراحل سابقة - او انهالك اللبنانيين واستنزافهم، لتطويعهم وحملهم على الاستسلام لقدرهم، والتسليم بأن لا شيء يمكن ان يتغير في مسار حياتهم، وأن مستقبلهم لا يمكن ان يكون مختلفا عن واقع السنوات الثلاثين التعيسة الماضية.

فيما تزهدهر المناورات، المطلوب بسيط وواضح، وهو اتمام الانتخابات وفق الاصول، اي وفق مشيئة اللبنانيين، وبما يؤدي الى صيانة الاستقلال المستعاد، والوحدة المرجوة، والدولة الموعودة، وتكريس ارادة التغيير. المطلوب انتخابات تعطي بريق امل جديد للبنانيين، ويقينا بأن وطن الارز جدير بالحياة، وهو مكان آمن لائق للعيش والدراسة والعمل وتأسيس الاسرة وتربية الاولاد وحفظ مستقبلهم. المطلوب اشعار اللبنانيين مجددا، بأن طاقاتهم الفردية الخلاقة ونجاحاتهم الخارقة والباهرة في اربع جهات الارض، وفي القارات الخمسة، وفي اكثر من 150 دولة، لها منبت ثابت، وموضع ثابت، ومرجع ثابت، وارض صلبة عريقة، هي ارض لبنان، لبنان الوطن الحقيقي، الذي هو اكثر من هواء عليل وطبيعة ساحرة، ولبنان الدولة الحقيقية، التي هي اكثر من حلم جميل بعيد او مشروع افتراضي قيد الانشاء، بل كيان نهائي وراسخ نفتخر به.

فيما تزهدهر المناورات، تزدحم في المقابل اسئلة وتساؤلات وتحديات، يعبر معظمها عن هواجس بديهية او مصيرية او تطلعات مشروعة. ان تبادل هذه الهواجس والافصاح عنها وتداولها وتبادل التطمينات والضمانات حولها، هو المدخل الالزامي لتبديدها كلها، ولتعبيد الطريق لصناعة مستقبل مشترك، تماما كما الاعتراف المتبادل بالتضحيات والاسهامات الايجابية هو المدخل الالزامي لانصاف الآخر، شريكك الحتمي مهما اختلف رأيه، وتنقية ذاكرة اللبنانيين واحياء وعي جماعي واحد وولاء وطني واحد، وكتابة تاريخ لبنان بريشة واحدة موحدة وموحدة لجميع اللبنانيين.

في النظام الديمقراطي، هذه التساؤلات والاسئلة المشروعة تفرض نفسها على اي استحقاق انتخابي. فكم بالاحرى، في انتخابات رئاسية يتطلع اليها اللبنانيون بمزيج من الرجاء الجارف والقلق المصيري؟ ابرز هذه التساؤلات والاسئلة، جمعتها في نص واحد، سوف احاول من خلاله الاسهام في الاجابة عنها وابداء رأيي فيها، استنادا الى تجربتي الشخصية وتجربتي المشتركة مع رفاقي في حركة التجدد الديمقراطي، والى مواقف المعروفة والمنشورة خلال السنوات الـ 17 الماضية، اي منذ دخولي رسميا في نطاق الشأن العام. هذا النص يشكل، في مناسبة ترشيحي لانتخابات رئاسة الجمهورية المقبلة على لبنان، نوعا من "الرؤية الرئاسية" لما تجدر ان تكون عليه الامور في لبنان، ولما سأسعى بكل قواي الى الدفع في اتجاه تحقيقه، من ضمن التقيد بصلاحيات الرئاسة كما ينص عليها الدستور و"وثيقة الوفاق الوطني"، ومن دون التفريط بأي من هذه الصلاحيات، وبالتعاون الكامل مع سائر الشركاء في مواقع المسؤولية الدستورية، فيما لو شرفني مجلس النواب اللبناني بانتخابي رئيسا للجمهورية اللبنانية.

نسيب لحود

ايلول 2007

الأسئلة-المفاتيح

- كيف ندير معا بلدا سيدا مستقلا، من دون وصاية أو تدخل خارجي، بعدما أدارت سوريا لبنان لعقدين ماضيين؟
- كيف نحمل ونطور صيغة العيش الواحد المشترك بين اللبنانيين، على تنوع معتقداتهم وثقافتهم ومنابتهم؟
- كيف نستعيد النظام الديموقراطي وآليات عمل المؤسسات الدستورية، وكيف نعطي فرصة حقيقية لتطبيق اتفاق الطائف؟
- كيف نطلق دينامية مستدامة لمكافحة الفساد، ونرسي تقاليد راسخة لفصل الشأن العام عن المصالح الخاصة وصرف النفوذ؟
- كيف نبني اقتصادا تنافسيا حديثا يزخر بفرص العمل ويرفع مستوى معيشة اللبنانيين ويوفر لهم الحماية الاجتماعية؟
- كيف نرسخ آليات طوعية لتجاوز الواقع الطائفي، تدرجا الى رحاب الدولة المدنية الحديثة، وكيف نقوي الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني؟
- كيف نحفز حركة الإبداع والفكر والثقافة والفن والتواصل المعرفي والحضاري ليأخذ لبنان موقعه المتقدم في عالم يعيش مخاض الانفتاح والاندماج؟
- كيف نحمل لبنان من اربعة أخطار داهمة:

- 1- خطر العدوانية الإسرائيلية، في ظل غياب السلام العادل والشامل.
- 2- خطر استباحة سيادة لبنان وتحويله ساحة لصراعات المحاور الاقليمية والدولية.
- 3- خطر الانهيار الاقتصادي والمالي والهجرة والفرار السكاني واضمحلال الدور والموقع؛
- 4- خطر التطرف والارهاب وثقافة النبذ والعنف وضرب القواسم الوطنية الجامعة.

تلك هي اليوم الأسئلة-المفاتيح لأي مشروع وطني اصلاحي وتطويري يدمج بين هموم اللبنانيين وهواجسهم ومصالحهم ومطامحهم وتطلعاتهم المشروعة، ويصوغ المشترك والمتفق عليه، ويدفع بها نحو التنفيذ بذهنية اصلاحية وبنية طيبة وعبر الايادي البيضاء، الكفوة، النظيفة والمنزهة من الفساد. اما المختلف عليه، فيذلل عبر الحوار والتسويات النبيلة المشرفة والعادلة، الامر الذي يصون الوحدة الوطنية ويؤمن لهذا المشروع الوطني-الاصلاحي الجامع اوسع قاعدة دعم سياسي وشعبي، ويفتح امام اللبنانيين مجددا باب الامل والحداثة والديموقراطية والتنمية.

اولاً- روح اتفاق الطائف: الوحدة الوطنية المبنية على الاستقلال والعيش معا

في التجربة التاريخية للبنان، الاستقلال والوحدة الوطنية والعيش الواحد المشترك، اقنيم ثلاثة لجوهر واحد، اكتمال احدها وديمومته رهن بتوفر الاثنين الآخرين. في لبنان، لا يدوم استقلال غير محصن بالوحدة الوطنية وباستقرار العيش المشترك القائم على الحرية والتنوع والتناغم. ولا معنى للوحدة الوطنية اذا فرضت فرضاً، سواء من قوى مهيمنة في الداخل او من قوى مهيمنة من الخارج. ولا حماية او ضمانة للعيش المشترك اقوى من ضمانة السيادة والاستقلال والوحدة الوطنية الطوعية.

عليه، فالوحدة الوطنية ليست فقط شعاراً يردد في كل أزمة، بل هي في الأصل سلوك ومسار. وسلوك الوحدة الوطنية هو الاعتدال والانفتاح، اعتدال يذهب الى تحقيق أهداف الصالح العام بشكل متدرج وبوسائل طوعية وسلمية ومن خلال قواعد حقوقية، وانفتاح ينصت لمصالح الآخر المشروعة ويتفهم معاناته، ويحرص معه على إيجاد قواسم جامعة مؤتلفة. والوحدة الوطنية في بلد مثل لبنان، سلاح فعال يجب ان يشهر، سواء لردع عدوان العدو او لرفع تجاوزات الشقيق، القريب او البعيد، ووقف انتهاكاته وتدخلاته.

“الاستقلال والوحدة الوطنية والعيش الواحد المشترك، اقنيم ثلاثة لجوهر واحد”

والوحدة الوطنية تبني بالحوار المتحرر من أي إكراه، داخل المؤسسات الديمقراطية وبالتفاعل مع هيئات المجتمع

المدني ومنظماته، التي تقع عليها مسؤولية تحصين المستوى القاعدي لهذه الوحدة وتطويره.

الوحدة الوطنية اللبنانية بشكل خاص تتطلب التزاماً شاملاً بالثوابت الوطنية التي نصت عليها “وثيقة الوفاق الوطني”، اي “اتفاق الطائف”، وهي استقلال لبنان وسيادته وعروبته ووحدته أرضاً وشعباً ومؤسسات، ومراعاة أسس العيش المشترك وصون الحريات العامة وآليات العمل الديمقراطي والدفاع عن أمن الوطن وحدوده وسيادته وبناء دولة لكل أبنائه.

اضافة الى الالتزام بالثوابت المعلنة، تتطلب الوحدة الوطنية أيضا عقلانية سياسية تتحكم بإدارة المتحولات السياسية ومقاربات متوازنة لتخطي الأزمات الداخلية وتجنب نيران الصراعات الإقليمية والدولية، والاقرار بأن اي رابط خارجي، مهما سما، يبقى ادنى مرتبة من العقد الوطني القائم بين اللبنانيين.

“سلوك الوحدة الوطنية هو الاعتدال والانفتاح”

وأول الأخطار التي تهدد وحدة اللبنانيين هي الخلط بين ما هو ثابت وطني وبين ما هو متحول سياسي؛ فكما انه لا يصح اعتبار الثوابت الوطنية متحولا سياسيا يمكن التلاعب به وتجاوزه، لا يصح بنفس الأهمية اعتبار أي متحول سياسي ثابتا وطنيا يمنع الحوار حوله والوصول الى تسوية متدرجة بشأنه.

“إن أي رابط خارجي، مهما سما، يبقى أدنى مرتبة من العقد الوطني القائم بين اللبنانيين”

تلك هي فلسفة اتفاق الطائف وروحه الوفاقية كما نفهمها، والتي نؤمن بشدة انها لو طبقت والتزمت بها جميع القوى والمجموعات، لأمنت للبنان صيغة حكم فاعلة ومستديمة تحمي استقلاله وتمنع عنه اي وصاية او هيمنة خارجية.

ثانياً - "الطائف" وإحياء المؤسسات الدستورية

الوجه الآخر المكمل لاتفاق الطائف هو توزيع السلطات وارساء قواعد الفصل والتعاون والتوازن بينها، من ضمن مبدأ "جماعية السلطة" وعدم حصرها في ايد افرادية واحدة، وهو مبدأ اساس يشكل ترجمة دقيقة لا بل امتدادا طبيعيا وضمانة لمثلث الاستقلال والوحدة والعيش المشترك. ويستتبع ذلك احياء الدور الأساس لكل مؤسسة دستورية، والذي تعرض لوابل من التشويه والتحريف اثناء فترة الوصاية السورية.

عليه، فاننا نرى ما يلي في ادوار ووظائف وصلاحيات كل من المواقع الدستورية والمؤسسات الآتية:

رئاسة الجمهورية

يخطىء من يعتقد ان اتفاق الطائف افرغ رئاسة الجمهورية من صلاحياتها التنفيذية. فضلا عن ادارته الاستشارات الملزمة لتسمية رئيس مجلس الوزراء وتوقيعه مرسوم التكليف، ومن ثم شراكته الفعلية في تشكيل الحكومة وتعيين الوزراء، وتوقيع كل المراسيم التنفيذية، اناط الدستور الجديد برئيس الجمهورية مهمة اساسية هي "السهر على احترام الدستور والمحافظة على استقلال لبنان ووحدته وسلامة اراضيه"، اضافة الى اعتباره "رئيسا للدولة ورمزا لوحدة الوطن".

**"رئيس الجمهورية مؤتمن على احياء
الثقة بلبنان الرسالة والدور، لبنانيا
وعربيا و دوليا"**

ويرتب هذا الامر على الرئيس
الاضطلاع بإعلاء قيم الجمهورية
في الدولة، والدفاع عن القاعدة
الحقوقية فيها بمراقبة انطباق

مشاريع القوانين والمراسيم مع المبادئ الدستورية ومسار الدولة في الحفاظ على الصالح العام. وهي مهمة تجعل من مؤسسة الرئاسة عنصر جمع

وتوحيد وموقعا للدفاع عن الدستور والكيان ووحدّة الوطن.

ان مجمل هذه الصلاحيات يؤهل رئيس الجمهورية ليكون ناظما لعمل المؤسسات والسلطات جميعا ومنسقا لتعاونها وضامنا للفصل فيما بينها. وهذه ليست جزءا من منظومة نفوذ تقوى عبر الدخول في منازعات وسجالات حول توزيع السلطة، بل أن قوة الرئاسة والرئيس هي في تصرفه كقدوة اخلاقية ومعنوية للوطن والدولة، وإجادته التفاوض والتحكيم والتوحيد والتوليف، وفي امتلاكه رؤية منزهة عن كل مأرب ذاتي، وخريطة طريق تجدول الانتقال من الواقع الى الأهداف المرجوة، وقدرة قيادية توفر الدفع والتحرك والفعالية.

**“إن قوة الرئاسة والرئيس هي
تصرفه كقدوة أخلاقية ومعنوية
للوطن والدولة”**

وفي هذا الظرف بالذات، فان رئيس الجمهورية مؤتمن، كرئيس للدولة، على احياء الثقة بلبنان الرسالة والدور، لبنانيا وعربيا ودوليا، في مواجهة من يقتل الأمل في النفوس والمستقبل، بخاصة لدى الاجيال الشابة. بعد سنوات من التشويه والتعطيل والتقليص، وبعد 18 عاما على اقرار الدستور الجديد، أن الاوان ان يضطلع رئيس الجمهورية بمهامه كاملة، طبقا لنص الدستور وروحه، من دون زيادة ولا نقصان.

السلطات الدستورية الثلاث

السلطة الأساس في أي نظام ديموقراطي برلماني هي السلطة التشريعية، التي هي مصدر السلطات الاخرى باعتبارها امتدادا لسلطة الشعب. وقد أناط اتفاق الطائف بها الصلاحيات المطلوبة، تأكيدا لمحوريتها في البناء الديموقراطي. ومنذ اقرار التعديلات الدستورية حتى اليوم، قام البرلمان بهيئته العامة ولجانه بنشاط تشريعي ملحوظ ومتنوع، وبنشاط رقابي على السلطة التنفيذية اقل فعالية. وهو يعاني منذ نهاية

العام 2006 من تعطيل اعماله بسبب عدم دعوته الى الانعقاد بالترافق مع الازمة الحكومية والاعتصام المستمر في وسط العاصمة. ان ابرز الدروس من هذه الازمة الاخيرة هو ضرورة انكباب المجلس في اقرب فرصة على بحث آلية واضحة لتفسير الدستور وإقرارها عندما تبرز اجتهادات عدة لتفسير مواده كما هو حاصل اليوم في ما يتعلق بالمادة 49.

منذ البدء بالتطبيق المشوّه لاتفاق الطائف، عرفت مؤسسة مجلس الوزراء تشوهات في الممارسة. وقد اخذ بعضها طابعا نزاعيا على حدود الصلاحيات، سواء بين رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء، او بين

احدهما واحد الوزراء، وحتى احيانا بين بعض الوزراء انفسهم. كل ذلك على خلفية سياسية في معظم الاحيان، انما بذرائع دستورية تستند الى تفسير استنسابي للدستور واتفاق

“يجب أن ينكب البرلمان في أقرب فرصة على بحث آلية واضحة لتفسير الدستور وإقرارها”

الطائف. وقد أخذ هذا الخلل بعدا جديدا بعد الانتخابات النيابية في عام 2005، حيث اصبح الوجه الغالب للصراع هو بين حكومة استقلالية منبثقة من مجلس النواب منتخب للمرة الاولى منذ 1972 بارادة حرة ومن دون اي وجود عسكري اجنبي فوق الاراضي اللبنانية من جهة - ولو في ظل قانون انتخابي مجحف - ، ورئيس للجمهورية ممددة ولايته قسرا وخلافا للدستور.

وفي مطلق الاحوال، فان حل المشكلة على مستوى رئاسة الجمهورية بانتخاب رئيس جديد في الموعد الدستوري يفترض ان يفتح صفحة جديدة على مستوى مؤسسة مجلس الوزراء وتكريس دورها بوصفها الاطار الجماعي لممارسة السلطة التنفيذية في البلاد، بشقيها التقريبي والاجرائي. كما ان ذلك سيشكل مناسبة لتطبيق صحيح لاتفاق الطائف لجهة رسم الصلاحيات والأدوار لكل من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء والوزراء داخل المؤسسة. كذلك بالنسبة الى ممارسة سلطة الإشراف على عمل كل المؤسسات والادارات والاجهزة التابعة للدولة، المدنية والعسكرية منها.

وفي سياق فصل السلطات، يبقى تحقيق السلطة القضائية المستقلة من ابرز العناوين على المستوى الوطني. إن بناء سلطة قضائية تتمتع

بالاستقلال المالي والإداري يعد ركيزة أساسية لتأكيد النظام الديموقراطي القائم على الفصل بين السلطات وتجسيد دولة الحق. لا بد، تحقيقاً لذلك،

من أن تنحصر في مجلس القضاء الأعلى كل الصلاحيات المتصلة بالقضاء، من حيث اختيار القضاة وتأهيلهم وتعيينهم ونقلهم وتأديبهم وعزلهم. كما

“انتخابات رئيس جديد مناسبة لتطبيق صحيح لاتفاق الطائف لجهة رسم الصلاحيات والأدوار لكل من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء والوزراء”

يجب ان تنحصر فيه صلاحية إعداد موازنة القضاء وإنفاقها.

وفي السياق القضائي، لا بد من الإشارة الى ضرورة احياء المجلس الدستوري الذي كان قد تعطل بفعل الانتهاكات والاختراقات التي تعرض لها ابان المرحلة السابقة، وذلك ليحتل مجددا دوره المحوري في البت في دستورية القوانين والطحون النيابية. كذلك لا بد من التوقف امام المحكمة ذات الطابع الدولي التي أنشئت بموجب قرار مجلس الامن رقم 1757 لمحاكمة قتلة الرئيس الشهيد رفيق الحريري ورفاقه، وقبلها لجنة التحقيق الدولية التي أنشئت بموجب القرار 1595 للتحقيق

في هذه الجريمة والجرائم الاخرى المرتبطة بها. هاتان المحكمة واللجنة اصبحتا جزءا من المنظومة القضائية في لبنان، واللبنانيون يتطلعون اليهما بأمل كبير لجلاء الحقيقة وتحقيق العدالة

“يقي تحقيق السلطة القضائية المستقلة من أبرز العناوين على المستوى الوطني”

وتشكيل رادع امام استمرار استخدام العنف الاجرامي والاغتيال لأهداف سياسية.

هيئات الرقابة والهيئات المستحدثة بعد الطائف

الى جانب رئاسة الجمهورية والمؤسسات المجسدة للسلطات الدستورية

الثلاث، ثمة دور مؤسساتي محوري لهيئات الرقابة والهيئات الناظمة والقوى المسلحة والاجهزة الامنية.

من الاولويات اذن إعادة الاعتبار الى دور هيئات الرقابة والحكم الصالح مثل ديوان المحاسبة ومجلس الخدمة المدنية وهيئة التفتيش المركزي والمعهد الوطني للادارة، التي فقدت في العقود الثلاثة الاخيرة خلال الحرب وبعدها الكثير من دورها وفعاليتها، سواء بسبب التدخل الفج في اعمالها من قبل قوى الامر الواقع، او بسبب تفشي المحسوبية والمحاصصة داخلها، أو بسبب تجاوز السلطة التنفيذية قرارات هذه الهيئات وادوارها. ان ركيزتي الاصلاح الاداري مثلا هما مجلس الخدمة المدنية، كسلطة ناظمة للمعايير في الادارات العامة بمنأى عن تدخل السياسيين، والمعهد الوطني للادارة، الذي يعد ويؤهل الكادرات الادارية وهو ايضا مفتاح التأهيل والتدريب لقياديين اداريين يتولون قيادة الاصلاح الاداري وموجباته واعبائه.

“من الأولويات إعادة الاعتبار إلى دور هيئات الرقابة والحكم الصالح”

هذا الواقع سحب نفسه كذلك على كل الهيئات التي استحدثت بعد اتفاق الطائف، مثل المجلس الوطني للإعلام، والمجلس

الاقتصادي الاجتماعي، مما يوجب تقويما لأوضاع كل من هذه الهيئات على حدة، سواء لجهة تعديل قوانين إنشائها حيث يتوجب التعديل، وملء الشواغر حيث الشواغر، أو تفعيل دورها حيث هو معطل، أو تنفيذ قراراتها حيث هي مجمدة. كما يتوجب وضع آليات وضوابط تمنع منعاً باتاً تدخل السياسيين في عمل هذه المؤسسات، توظيفاً أو إقصاءً أو ضغطاً أو استتباعاً.

الجيش والقوى المسلحة

اما الجيش والقوى المسلحة، فقد ابرزت الأحداث الأخيرة في مخيم نهر

البارد والانجاز الكبير الذي تحقق في المعركة ضد الارهاب المدعوم من الخارج، على الرغم من تواضع التجهيزات المتوافرة، ومن قبلها انتشار الجيش اللبناني في منطقة الجنوب وتسلمه الامن حتى حدود لبنان الدولية تنفيذاً للقرار 1701، الدور المحوري الملقى على عاتق المؤسسة العسكرية وسائر القوى المسلحة في الدفاع عن لبنان ضد التهديدات الخارجية وفي الحفاظ على امن الدولة والمواطنين.

كما ابرزت ضرورة تعزيز الجيش وقوى الامن الداخلي وسائر القوى المسلحة، وزيادة تجهيزها وتسليحها وتدريبها، وصولاً الى جعلها الجهة الوحيدة المؤهلة قانوناً حمل

السلاح واحتكار استخدام العنف والقوة لصالح الدولة وتحت امرة السلطة

“الانفاق على الجيش والقوى المسلحة هو استثمار في المستقبل”

السياسية ومؤسساتها الدستورية، بحيث تتولى الدفاع عن الحدود الجوية والبحرية والبحرية في وجه الاعتداءات الاسرائيلية، وبحيث تصد اعتداءات الجماعات الارهابية من اية جهة أنتت. ومن الالهية بمكان الحرص على تنزيله الجيش وسائر القوى المسلحة والاجهزة الامنية عن السياسة والتعاطي بها.

ان الانفاق على الجيش والقوى المسلحة من ضمن هذه الواجهة هو استثمار في المستقبل.

ثالثاً - نافذة على المستقبل: تحديث الديموقراطية وتجديد الحياة السياسية

ان احد ابرز وجوه اتفاق الطائف هو ابقاؤه نافذة مفتوحة على المستقبل من حيث اتاحته امكانية الانتقال الهادئ والطوعي والتدريجي نحو نظام مدني غير طائفي يلبي طموح الأجيال الشابة التواقفة الى دولة عصرية تقوم اساسا على الانتماء المواطني والمساواة الكاملة في الحقوق والواجبات بين المواطنين، بمعزل عن انتماءاتهم العرقية او الدينية او الثقافية التي يجب ان تحظى في مطلق الاحوال بالاحترام الكامل صونا لحرية المعتقد والتعبير ورفضاً للتمييز العرقي والديني.

"اتفاق الطائف يتيح إمكانية الإنتقال الهادئ والتدريجي نحو نظام مدني غير طائفي"

التعبير الابرز عن هذه الامكانية هي المادة 95 من الدستور التي تنص على تشكيل هيئة وطنية لدراسة الطرق الكفيلة بالغاء الطائفية واقتراحها، والتي لا شك انها صيغت بحذر شديد، كان وما زال ضروريا، وبما يوحي ان الموضوع يجب ان يتم على مراحل وفي اجواء وطنية وسياسية هادئة ومستقرة، وذلك نظرا للحساسية الفائقة للموضوع وعلاقته الوثيقة بطبيعة التشكل التاريخي للبنان وللهاجس الكامنة والمعلنة التي ما زال يثيرها لدى قطاع واسع من الناس والقيادات الدينية والسياسية، والتي تعززها تطورات السنوات الاخيرة في المنطقة.

ان المعبر الالزامي لهذا التطوير هو اصلاح قانون الانتخابات من اجل تعزيز صحة التمثيل والشفافية وتكافؤ الفرص وحرية الناخبين، حتى من ضمن استمرار العمل بالتوزيع الطائفي للمقاعد النيابية. ان المفاصل الاساسية للاصلاح

"اصلاح قانون الانتخاب هو المعبر الإلزامي لتطوير النظام السياسي"

الانتخابي باتت معروفة وقد اعتمد معظمها في مشروع القانون الذي اعدته "اللجنة الوطنية للانتخابات" برئاسة الوزير السابق فؤاد بطرس، ومن ابرزها:

- 1- انشاء هيئة مستقلة لإدارة الانتخابات تضم عدداً من القضاة والأكاديميين والخبراء تحل مكان وزارة الداخلية في الإشراف على مجمل العملية الانتخابية، ضمانا للشفافية والمصداقية؛
- 2- تنظيم الإنفاق والإعلام والإعلان الانتخابي، لاعطاء المرشحين فرصا متساوية؛
- 3- تخفيض سن الاقتراع من 21 إلى 18 عاما؛
- 4- ايجاد آلية لتمكين اللبنانيين غير المقيمين من المشاركة في الاقتراع؛
- 5- تخصيص "كوتا" للنساء في لوائح المرشحين؛
- 6- تيسير وصول المعوقين إلى الاقلام، وتمكين المكفوفين من المشاركة في الاقتراع؛
- 7- إجراء الانتخابات في يوم واحد على كل الأراضي اللبنانية؛
- 8- اعتماد أوراق انتخابية مطبوعة سلفا ضمانا لسرية الاقتراع وتخفيفا للضغط على المقترعين.

اما في موضوع الدوائر ونظام الاقتراع، فيمكن اعتماد واحد من خيارين: إما نظام مركب يزاوج بين التمثيل النسبي والأكثرية في دوائر متوسطة الحجم، كما ورد في مشروع اللجنة الوطنية؛ او التمثيل الأكثرية وحده في دوائر صغيرة بحجم القضاء كحد اقصى.

الركيزة الأخرى لتحديث الديمقراطية وتجديد الحياة السياسية هي الاحزاب والحركات السياسية الديمقراطية العاملة تحت سقف القانون ومن ضمن ثوابت التعاقد الوطني اللبناني، خصوصا تلك القائمة على تطوير البرامج والسياسات العامة ومناهج الحكم الرشيد والادارة الحسنة، والانخراط في النقاش العام كوسيلة فضلى لمقارنة الخيارات وتحديد البدائل. في هذا السياق، على الاحزاب والحركات السياسية الطامحة الى ان تكون القنوات للتغيير

**"على الأحزاب الطامحة إلى أن تكون
القنوات للتغيير تأهيل نفسها
لاستقطاب الأجيال الشابة"**

السياسي الديموقراطي والصحي، تأهيل نفسها لاستقطاب الاجيال الشابة الباحثة عن أطر للمشاركة في الحياة العامة. ان الاحزاب والجمعيات السياسية مكون حيوي للحياة الديموقراطية، وفي مطلق الاحوال يجب ان تبقى حرة تشكيلها مكفولة ورهنا بارادة مؤسسيها وبخضوعهم للقانون وليس لاي ارادة اخرى.

ومن ركائز تحديث الديموقراطية ايضا تنمية المجتمع المدني وهيئاته ومنظماته كحيز وطني غير خاضع للدولة وللسلطة وغير متناقض معهما، وغير خاضع لآليات السوق والقطاع الخاص وغير متناقض معهما. وتضطلع

“من ركائز تحديث الديموقراطية

تنمية المجتمع المدني”

منظمات المجتمع المدني بالتعبير عن وجهات نظر او مواقف او مصالح عامة لا تبتغي الربح الشخصي او السياسي بالمعنى الحزبي او الفئوي. ويتم ذلك بوسائل عدة منها المساهمة في النقاش العام حول السياسات والخيارات، وتنظيم حملات المناصرة والضغط الديموقراطي والدفاع عن حقوق الانسان، وصولا الى تمويل او تقديم الخدمات التنموية والانسانية المباشرة. وفي لبنان يتمتع المجتمع المدني بحيز تشريعي يلائم حيويته ويتناسب مع دوره، لكنه يعاني من تشويه دوره واحيانا تسخير هذا الدور لمآرب سلطوية او فئوية. ويتجلى ذلك بوجود عشرات الجمعيات والهيئات المنبثقة ضمنا من المؤسسات الحزبية والطائفية، والتي تحمل عناوين مدنية وانسانية ونقابية وثقافية وتستأثر بالجزء الاكبر من الاموال العامة المخصصة للنشاط المدني والاهلي المستقل، وتنفقها وفق معايير هي اقرب ما يكون الى الرزائية السياسية.

ومن مكونات تفعيل المجتمع المدني تجديد الحياة النقابية وصولا الى هيئات واتحادات قطاعية تمثل العاملين فيها تمثيلا حقيقيا يخولها الدفاع عن مصالحهم وتنظيم تلك المصالح وقوننتها وادراجها في منظومة

“ازالة التشوهات التي اصاب

الجسم النقابي”

المصلحة العامة. ومن شروط ذلك، ازالة التشوهات التي اصاب الجسم النقابي خلال الفترة السابقة من جراء الترخيص العشوائي للعشرات من النقابات والاتحادات على خلفية الولاء السياسي والحزبي والطائفي لاعضاءها، الامر الذي انعكس على وضعية الاتحاد العمالي العام وجعله عرضة للاختراق

والاستغلال من قبل سلطات الامر الواقع او من قبل التنظيمات السياسية والحزبية. ان مدخل المعالجة في هذا المضمار هو اقرار هيكلية نقابية جديدة تقوم على معايير تمثيل شفافة لكل القطاعات بحسب اوزانها وتداول للسلطة وفقا لآليات انتخاب ديموقراطية.

ومن الملائم في هذا المجال توسيع مساحات العمل ذات الطابع المدني وتطوير الشراكة الرسمية مع الجمعيات غير الحكومية وتنميتها ودعم

المنظمات الشبابية والكشافية والبيئية والرياضية؛ وتشجيع المنظمات التي تفعل مشاركة متساوية للمرأة في صنع القرار على

“اتاحة مشاركة اكبر واكثر فاعلية للمرأة في السلطة وصنع القرار”

أساس من المساواة في الحقوق وفي الحصول على الفرص المجتمعية وفي السيطرة على الموارد وتوزيعها، وتمكين المرأة قانونا من خلال تعديل التشريعات المجحفة وتطوير القوانين في هذا الاتجاه، لا سيما قانون الانتخاب، واتاحة مشاركة اكبر واكثر فاعلية للمرأة في السلطة التنفيذية وعدم حصر هذه المشاركة في مناصب وزارية ذات طابع نسائي، وإرساء آليات تعاون وثيق مع الجمعيات النسائية النشطة في هذا الحقل، والعمل على انخراط أوسع للمرأة في الأحزاب السياسية وتأمين وصولها الى الهيئات القيادية فيها.

ان توسيع هذه المساحات المدنية، وإرساء نظام سباق الكفاءات بديلا لواقع استجداء الوساطات، لهما دور حاسم في إحياء الحلم لدى الشباب

والشابات للعيش في لبنان والعمل فيه، وجعل كلمتهم مسموعة فيه، وامكانية مشاركتهم في الحياة السياسية والعامّة، وايجاد موقع حقيقي لهم في بناء الدولة

“إرساء نظام سباق الكفاءات بديلا لواقع استجداء الوساطات”

الجامعة العادلة، دولة الانفتاح الثقافي والتعددية، دولة يفخرون بالانتماء إليها، دولة تحد من رغبتهم في الهجرة والحصول على جنسية أخرى، دولة تؤمن لهم ولأولادهم حياة كريمة ومستقرة، عبر خلق فرص عمل لهم وفرص لتعزيز قدراتهم.

رابعاً - استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد

الفساد ليس حالة جنائية مدانة فحسب، ومكافحته لا تتم بتدابير قضائية او بوليسية فقط او بمجرد التشهير والادانة. الفساد ظاهرة سياسية-اجتماعية مركبة يجب ان تعالج عبر استراتيجية مماثلة تبدأ بفهم الظاهرة وبشرحها للناس وليس الاكتفاء بجعلها مادة موسمية تشهر غيب الطلب في وجه الاخصام ويتم التغاضي عنها مع الحلفاء.

“الفساد ظاهرة سياسية مركبة وليس مادة موسمية تشهر في وجه الأخصام ويتم التغاضي عنها مع الحلفاء”

الفساد السياسي هو تسخير المنصب العام للحصول على منفعة خاصة. والمنصب العام هو كل من يتولى المسؤولية لتدبير شأن عام، سواء بالانتخاب أو بالتعيين. أما استغلال المنصب فيأخذ أشكالاً عدة، منها المادي البحت، كالإثراء غير المشروع والارتشاء والاختلاس والتهرب الضريبي واستغلال حق الاطلاع على المعلومات والتمتع بالأموال والخدمات العامة من دون وجه حق، ومنها غير مادي بالضرورة كصرف النفوذ والترهيب والترغيب والتعسف ضد الخصوم ومحاباة المقربين، والاستتباع وكسب الولاء عبر تقديم المنافع والخدمات العامة.

بعد الحرب، وبدلاً من تطبيق اتفاق الطائف وتفعيل الديمقراطية والنظام القضائي والمساءلة والمحاسبة، أدخلت البلاد في دوامة خبيثة من الانتهاكات الدستورية والقانونية والسياسية والأخلاقية بهدف إقامة بنية سلطوية مقفلة تعيد إنتاج نفسها بكل حلقاتها ومكوناتها، ومنها الفساد الذي اصبح نهجا معمما وشرطا متما ومكونا ملازما للمشهد السياسي اللبناني، لتغذية هذه الدوامة ومدتها بمقومات الحياة.

أولى حلقات هذه الدوامة كانت تشكيل سلطات تشريعية وتنفيذية لا تعكس بالضرورة الإرادة الشعبية، وذلك عبر قوانين انتخاب جائرة بالتضافر مع ادارة انتخابية منحازة ومع ابتزاز المواطنين واستتباعهم والضغط على حرياتهم السياسية والشخصية. وادى ذلك الى قيام مجالس

نيابية منتقصة التمثيل، عاجزة عن مراقبة السلطة التنفيذية والأجهزة الامنية ومحاسبتها.

الحلقة الثانية من الدوامة الخبيثة كانت الإمعان في تحويل الناس من مواطنين الى رعايا وزبائن يتم رهن إرادتهم عبر ابتزازهم في حاجاتهم، وهي حاجات مشروعة تتنوع من الحاجة الى الأمن والحماية، الى الحاجة الى الوظيفة والدخل، الى الحاجة الى الصحة والتعليم والخدمات وغيرها. في الأنظمة الديمقراطية الملتزمة حقوق الإنسان، هذه الحاجات المشروعة ترتب حقوقا مشروعة من واجب الدولة تلبيةها وفق إمكانياتها وبإنصاف وعدالة بين المواطنين وليس وفقا لمعايير الولاء السياسي أو الانتماء الطائفي والمذهبي.

الحلقة الثالثة من الدوامة الخبيثة هي تزويد أهل السلطة في تلك

المرحلة أنفسهم بذراع أمني-

قضائي-إداري-خدماتي يتيح لهم

تثبيت أقدامهم وتوسيع نطاق

نفوذهم. وقد تيسر لهم ذلك عبر

تسييس القضاء واختراقه وضرب

استقلاليتهم، وتسخير الأجهزة الأمنية

واستخدامها في قمع المواطنين والمعارضين، واختراق الإدارة وتقاسم

مواقعها ومؤسساتها، وصرف النفوذ واستغلال المناصب في سبيل

السيطرة على المرافق العامة واستغلال مواردها، كذلك عبر استنزاف

الاقتصاد الوطني وقطاعاته، بحيث اصبح الفساد هو القاسم المشترك في

كل حلقات هذه الدوامة.

هكذا كانت هذه الحلقات الثلاث في تلك الفترة تتوالى وتعيد إنتاج

نفسها في دائرة مقفلة متواصلة، دائرة ينضح منها الفساد بكل أوجهه،

بحيث اصبح الفساد هو الثقافة ونظام القيم السائدان، والقاعدة بدل

الاستثناء.

إن التصدي للفساد ومحاصرته وأعادته الى مكانه الطبيعي، أي وضعه

في موقع الإدانة وليس في كرسي المسؤولية، يكون بكسر هذه الدائرة

الخبيثة، وإحلال دائرة صحيحة مكانها تتألف من المكونات والحلقات

الصحية الآتية:

**“معاملة الناس كمواطنين
وليس كزبائن، وتصرف المواطنين
على هذا الاساس”**

1 - معاملة الناس كمواطنين وليس كرعايا، وبدء المواطنين بالتصرف على هذا الأساس .

2- حصول انتخابات حرة ونزيهة وفقا لقانون ديموقراطي، واحترام الحريات ومنع التعدي عليها، وقيام سلطة تنفيذية ذات صدقيه خاضعة لمساءلة ومراقبة المجلس النيابي والرأي العام .

3- الكف عن تسييس القضاء وضمن استقلاليتهم، وتفعيل هيئات الرقابة، وإنهاء المحاصصات والمحميات داخل الإدارة، وحماية المال العام والمرافق العامة، وفصل المصالح الخاصة عن المصلحة العامة، ووقف ممارسات صرف النفوذ وسوء استخدام السلطة .

إن حلقات هذه الدائرة الصحيحة هي ايضا مترابطة ومتتالية وتعيد إنتاج نفسها . عليه، لا يمكن لأي مواطن الا ان يلحظ ان بعض مكونات هذه الدائرة الصحيحة قد احرز تقدما ملموسا منذ عام 2005، مع اجراء انتخابات

”فصل المصالح الخاصة عن المصلحة العامة، ووقف ممارسات صرف النفوذ وسوء استخدام السلطة“

نيابية حرة حتى ولو تمت بموجب قانون جائر، ومع تشكيل حكومة استقلالية على درجة عالية من الممارسة الشفافة، ومع تشكيل مجلس اعلى للقضاء رفيع الصدقية والكفاءة، وخصوصا مع احترام غير مسبوق لحرية الاعلام وتعددته

اللتين تبقيان الشرط الأساس للمراقبة والمحاسبة. ان انتخابات رئاسة الجمهورية المقبلة والدينامية الايجابية التي يتوقع ان تنجم عنها على كل مستويات السلطة يجب، لا شك، ان تعطي دفعا جديدا لكسر دوامة الفساد ومكافحتها .

خامساً - منهج متكامل لمعالجة المعضلات الاقتصادية الاجتماعية

يعاني لبنان معضلات اقتصادية واجتماعية متداخلة، منها البنيوي النابع من الاختلالات المزمنة في الاقتصاد الوطني كالتفاوت بين المناطق والقطاعات ومستويات الدخل، ومنها الظرفي المرتبط بالعوامل السياسية الداخلية والإقليمية والبيئة الاستثمارية والإدارية الضاغطة. ولقد تراكمت هذه المشاكل فأضحت العائق الأكبر أمام نهضة البلاد ومضاعفة فرص الاستثمار وتوسيع سوق العمل وتأمين العيش الكريم للبنانيين فوق ارض لبنان.

وإذ أتاح خيار الاقتصاد الليبرالي المنفتح فرصاً كبيرة للنمو والتوسع، فإن ضعف الدور التنظيمي للدولة قد أدى إلى تعميق الفوارق الاجتماعية والمناطقية والقطاعية، التي لا شك أنها شكلت عاملاً نزاعياً في الحرب المدمرة ما بين 1975 و1990. أثناء تلك الفترة، شهد المحيط العربي، وخصوصاً الخليجي، تطوراً هائلاً لاسيما في قطاعات التمويل والتجارة والخدمات والسياحة والصناعة. كما شهد العالم الأوسع ثورات علمية بدلت نمط العلاقات الاقتصادية. ولم يتمكن آنذاك لبنان من مجاراة التطورات والتأقلم مع المعطيات المستجدة، فكان عليه في نهاية الحرب أن يواجه تحديين اثنين، هما إعادة الإعمار وإعادة التكيف.

“باريس-3 عربون لاحتضان الدولي والعربي لإرادة اللبنانيين في الاستقلال والسيادة والإصلاح والتنمية”

إن التصدي لهذا التحدي المزدوج لم يكن أمراً سهلاً، إذ تضافرت المفاعيل المباشرة للوصاية السورية مع مشاكل عدة تتعلق ببرمجة عملية إعادة الإعمار وقدرات الخزينة واستخدام مرافق الدولة لمصالح فئوية وذاتية، وادت كلها الى مضاعفة الكلاف المالية وقوننة الهدر وحالت دون صياغة سياسة تنموية حديثة. ولقد اتخذت الحكومات المتتالية خطوات تصحيحية لمعالجة الاختلالات وحاولت استكمالها بقرارات ومبادرات داخلية ودولية بهدف تخطي الأزمة، غير أن هذه الخطوات اصطدمت بعقبات وحوارج متعددة كان من الصعب تخطيها في غياب حرية القرار، والرؤية الواضحة،

والممارسات الصحيحة، وتوافر المناخ الصحي الداخلي، لاتخاذ القرارات الجريئة الضرورية لانتشال لبنان من أزمته.

وما إن انتهت الوصاية السورية وتشكلت الحكومة الاستقلالية الأولى منذ عقود، وما إن بإشرت هذه الحكومة

"انتخاب رئيس جديد مناسبة لصياغة عقد اقتصادي-اجتماعي جديد بين اللبنانيين"

الاهتمام بملفي الإصلاح والتنمية، حتى أدخل لبنان في دوامة جديدة من الأزمات بدأت بتكرار الاغتيالات السياسية والتفجيرات، مروراً بالعدوان الإسرائيلي المدمر صيف 2006، وصولاً إلى الأزمة الحكومية واحتلال الوسط التجاري لبيروت وشل الحياة فيه. وعلى الرغم من كل ذلك، واصلت الحكومة ووزراؤها الاهتمام بإطلاق ورشة الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي. ولعل أبرز إنجاز في هذا المضمار هو النجاح في عقد مؤتمر باريس-3 الذي شكل، مع ورقة العمل الحكومية التي قدمت فيه، نقطة ارتكاز أساسية لهذه الورشة ونموذجاً شفافاً للتعاون والشراكة مع الهيئات الاقتصادية الدولية والدول الصديقة للبنان، لا بل عربونا لمدى الاحتضان الدولي والعربي لإرادة اللبنانيين في الاستقلال والسيادة والإصلاح والتنمية، الأمر الذي يشكل فرصة ثمينة للبنان لا يمكن تفويتها.

واليوم يقف لبنان أمام مفترق مصيري، حيث يشكل انتخاب رئيس جديد للجمهورية مكوناً أساسياً لاستكمال عناصر إطلاق هذه الورشة، ومناسبة لصياغة عقد اقتصادي-اجتماعي جديد بين اللبنانيين، ينطلق من

"حجم الدين العام من أبرز العوائق أمام إطلاق أي مشروع تنموي"

استيعاب عميق لخلاصات التجربة الماضية، ويهدف إلى الاقتراب قدر الإمكان من تأمين مقومات الرفاه الاجتماعي المستدام. إن شرط

انطلاقة هذا العقد هو مواصلة معالجة الاختلالات الموروثة، والسبيل إلى تحقيقه هو التنمية المستندة الى الابتكار والإبداع ودينامية القطاعات الاقتصادية، ومكونات ديمومته هي العدالة والاستقرار الاجتماعيان والشراكة المثلى بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

سادساً - الخروج من دوامة العجز والدين

يشكل حجم الدين العام احد ابرز العوائق أمام إطلاق أي مشروع تنموي يجسد العقد الاقتصادي-الاجتماعي الجديد للبنان. فخدمة الدين لا تزال منذ سنوات تمتص ما يقارب نصف الموازنة العامة، مما يضيق هامش المبادرة الاقتصادية والاجتماعية للدولة ويؤثر سلباً على الاستثمار الخاص، مع ما يتبع ذلك من ضعف النمو وتضييق سوق العمل.

“برنامج متكامل ومتدرج للإصلاح الإداري يستند إلى مقارنة موضوعية لحجم القطاع العام وفعاليتها”

إن القيام بقلب المعادلة السلبية للموازنة من عجز إلى فائض أولي ملموس ومتكرر ومتصاعد هو الشرط الأساسي للخروج من الحلقة المفرغة. فمثل هذا الفائض الأولي هو التعبير الأكثر سطوعاً عن الجهد الداخلي المبذول للخروج من الأزمة وعن التزام السلطات بهذا الهدف. وهذا الالتزام أهم بما لا يقاس من أي مساعدة خارجية لا بل هو شرط ضروري لأي دعم خارجي. أما برنامج إدارة الدين العام فيجب أن يتضمن أهدافاً زمنية واضحة وقابلة للتحقيق إن من حيث حجم هذا الدين، أو من حيث هيكلية وتنطابق جداول الاستحقاق مع تطور القدرات المالية المرتقبة للخزينة ومجمل المخاطر المالية على الأمدين المتوسط والطويل.

“قرار الخصخصة يتخطى البعد المالي إلى كونه قاطرة لتوسيع النمو في القطاع الخاص”

أما على صعيد ترشيد الإنفاق، فإن الخطوة الأهم هي تبني برنامج متكامل ومتدرج لإصلاح الإدارات والمؤسسات العامة، يستند إلى مقارنة موضوعية لمسألتي حجم القطاع العام وفعاليتها،

وذلك انطلاقاً من فهم حديث ومتجدد لدور الدولة في القرن الحادي والعشرين وبعيداً عن أي من القوالب المتطرفة، كاعتبار الدولة شراً لا بد من تقليصه، أو بالعكس تماماً، أي نبعاً لا ينضب. ببساطة، على الإصلاح الإداري التعامل مع حاجات اللبنانيين الحقيقية من الدولة، بروح الحداثة والعصر والعدالة، مع قطع دابر الفساد والإهدار والمحاصصة، والحد خاصة من آفة “الهدر المقونن”. وعليه الاستفادة من التطورات الهائلة الحاصلة

في قطاع تكنولوجيا المعلومات وصولاً نحو مفهوم "الحكومة الإلكترونية".
والهدف النهائي يجب ان يكون واضحاً، وهو قيام ادارة عامة منتجة وكفوءة
وشفافة.

ويجب أن يعتمد قرار خصخصة بعض المرافق العامة، بعد الدراسة
المعمقة لأوضاع كل منها على حدة، على الآليات والضوابط التي تأتي
بالمقدار الأكبر من الفعالية والإنتاجية والنوعية، والتي تؤمن خصوصاً
استمرارية توفير الخدمة العامة للمواطنين في كل المناطق وبأسعار عادلة.
بناءً على ذلك، يتخطى قرار الخصخصة بعده المالي ودوره في الحد من
العجز، إلى كونه قاطرة لتوسيع النمو في القطاع الخاص، شرط تفادي انتقال
المرافق من احتكار القطاع العام إلى احتكار قلة في القطاع الخاص. ويتحقق
هذا التوازن عبر خلق آليات تضمن الشفافية والمنافسة الشريفة بين
الشركات المشغلة، وتوسيع قاعدة تملك هذه المؤسسات من الجمهور،
ووضع التشريعات الملائمة والسهر على قيام الهيئات الناظمة المختصة
بدورها كاملاً في هذا المجال.

على صعيد زيادة الإيرادات، يشكل إصلاح النظام الضريبي تحدياً آخرًا
للعبور نحو التعافي المنشود، ويترجم
بإرساء معادلة التوفيق بين مبدأ
العدالة الاجتماعية وضرورة تحفيز
النمو والإنتاج. تبدأ هذه الورشة، وقد
بدأت طلائعها فعلاً، بمسح ضريبي
شامل وتوحيد قاعدة البيانات

"إصلاح النظام الضريبي للتوفيق بين العدالة الاجتماعية وتحفيز النمو والإنتاج"

الاقتصادية-الاجتماعية للدولة وتوسيعها وإغنائها، وذلك للحصول على
نظرة اجتماعية أكثر دقة وتفادي الزيادات المفاجئة والموجعة للعبء
الضريبي. ويفترض الإصلاح الضريبي تصحيحاً تدريجياً للخلل القائم بين
الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة، على أن تنحصر الضرائب غير
المباشرة بالضريبة على القيمة المضافة لا أن تتراكم فوقها. وتتيح
الضريبة على القيمة المضافة مرونة في السياسة الضريبية تسمح مثلاً
بتخفيض معدلها على منتجات القطاعات التي ترغب الدولة في تحفيزها،
كتكنولوجيا المعلومات والإنتاج الثقافي مثلاً، أو التي تعزز الاستقرار

الاجتماعي كالأغذية والتصنيع الغذائي، او تساهم بخلق فرص عمل في المناطق. ويمر الإصلاح الضريبي أيضا بتطوير هيكلية الضرائب والرسوم والتعرفات المفروضة على الشركات بحيث يتم تمكينها من مواجهة المنافسة العالمية، عبر تخفيض صريح للأعباء على الإنتاج، والاستعاضة عن هذه الإيرادات بتكليف بعض مواضع الدخل الريعي التي لا تزال منيعة على الاقتطاع الضريبي، وبتحصيل حقوق الدولة في قطاع الكهرباء والأملاك البحرية والنهرية على سبيل المثال لا الحصر.

بالخروج من دوامة العجز والدين يتأمن شرط انطلاقة التجدد الاقتصادي للبنان، والمتمثل بسلسلة من الإصلاحات القطاعية وحيوية جديدة في النمط الاستثماري للقطاع الخاص.

سابعاً - الإصلاحات البنوية والتجدد الاقتصادي للبنان

يجب أن يتزامن السعي الجاد للخروج من دوامة العجز والدين مع انطلاقة

التجديد الاقتصادي

لبنان، من خلال

سلسلة من الإصلاحات

القطاعية المرتكزة

“التجديد الاقتصادي للبنان يرتكز على الابتكار

والإبداع والتنافسية واقتصاد المعرفة”

على مفاهيم الابتكار والإبداع والتنافسية واقتصاد المعرفة، ومع احترام البعدين البيئي والاجتماعي.

على مدى عقود، شكل القطاع الخاص القاطرة الحقيقية للاقتصاد اللبناني، وقد تمكن، رغم كل الأزمات من أن يحافظ على حد أدنى من المناعة. إلا أن التحديات الحالية التي يضعها الاقتصاد المعولم الحديث تفرض قواعد جديدة تخلف لبنان عن التأقلم معها في الفترة السابقة على عكس عدد من دول المنطقة. لكننا على اقتناع أن لدى قطاعات لبنان

الإنتاجية من الإرادة والخبرة والدينامية ما يؤهلها لرفع التحديات المستجدة إن وضعت حيز التنفيذ عددا من الإصلاحات، تساهم كلها في إصلاح بيئة الأعمال وتحسين المناخ الاستثماري.

ويرتبط هذا التحسين أولاً بتوفير الشفافية الاقتصادية وتبسيط الآليات الإدارية الناظمة والرقابية وتوضيحها وتشجيع المنافسة العادلة وكسر الاحتكارات. على الصعيد المصرفي والتمويلي،

“نحو تنويع الأدوات وتوسيع الآفاق في القطاع المالي والمصرفي”

يبقى وصول المستلف إلى مصادر التمويل العنصر الأهم في العملية الاستثمارية ويمر ذلك من جهة عبر إرساء علاقات أكثر فعالية بين المصارف التجارية والقطاعات الإنتاجية، ومن جهة أخرى عبر تسريع إدخال عدد جديد من الأدوات التمويلية على الأسواق المالية وتحديث آليات إدارة المخاطر.

كما يجب أن تترافق هذه الجهود مع تطوير في الجسم القضائي المختص، وكذلك في التشريعات المالية، ليصار إلى تسهيل المبادرة في مجال الأعمال، من خلال تطوير آليات التحكيم وتسريع بت الخلافات القانونية. كل هذه الاقتراحات تتماشى مع المعايير الدولية لتقييم قدرة الدول التنافسية وجاذبيتها للاستثمار. وقد تحتاج إلى تطوير مهام بعض المؤسسات الموجودة حالياً كمؤسستي “إيدال” و “كفالات” بالإضافة إلى إنشاء مؤسسات جديدة تعنى مثلاً بالسهر على تحسين مستمر لقدرات لبنان التنافسية وبترويج صورة لبنان في الخارج وتقديم المساندة والاستشارات للمبادرات والابتكارات.

تكتسب هذه المقترحات بعداً محورياً للبنان في الوقت الذي يتجه الاقتصاد العالمي نحو الاندماج وإنشاء التكتلات التجارية الإقليمية والدولية. إن تطبيق الإصلاحات البنوية والقطاعية أمر ضروري لنجاح لبنان في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بأقل كلفة اجتماعية ممكنة، والتفاعل الإيجابي مع الدول الأعضاء في الشراكة الأوروبية-المتوسطية وسياسة الجوار الأوروبية الجديدة، والاستفادة من فرص توسع آفاق التصدير ضمن السوق العربية المشتركة.

يمتلك لبنان ميزات تفاضلية وتنافسية مؤكدة في عدد من القطاعات،

تكنولوجيا المعلومات والمصارف والأسواق المالية والإعلام والترويج والسياحة، وهو حتماً مؤهل لمضاعفة وتوسيع قاعدة المزايا الموجودة اليوم في بعض مكونات قطاعي الصناعة والزراعة.

من الواضح أنّ قطاع تكنولوجيا المعلومات في لبنان يتمتع اليوم بعدد من الخصائص تؤهله للاضطلاع بدور رئيسي في عملية التجدد الاقتصادي المنشودة، ومنها الرأسمال البشري العالي الكفاءة ووعي العاملين في هذا القطاع لمتطلبات العصر وللتغيرات التي تطرأ بشكل متسارع. وقد حققت بعض الشركات اللبنانية نجاحات باهرة في هذا المجال، سواء في لبنان أو في الخارج، إلا أنها تبقى متواضعة قياساً بالطاقة الكامنة للبنان. فقطاع تكنولوجيا المعلومات لا يزال يعاني من عوائق تكبح قدراته وسبل تطوره الحقيقي، أهمها عدم انتشار خدمة الإنترنت السريع بالقدر الذي يجب أن يكون عليه وارتفاع كلفته، والنظرة لقطاع الاتصالات على أنه فقط مصدر إيراداتٍ للخرينة بدل أن يكون العامل المسهل لتطور سائر القطاعات. وتشكل الحماية الضعيفة للملكية الفكرية عائقاً آخرًا أمام تطور اقتصاد المعرفة بالإضافة إلى تشريعات خاصة بتأسيس الشركات غير ملائمة لطبيعة القطاع المتسمة بالابتكارات السريعة وبلبونة إدارية عالية.

بناءً على ذلك، هناك عدد من الخطوات التي من شأنها تأمين تطور قطاع تكنولوجيا المعلومات في لبنان وإرساء أسس اقتصاد المعرفة، نذكر منها: تدريب خريجي القطاع على مهارات المبادرة وإدارة الأعمال لحثهم على الابتكار والمأسسة؛ تطوير أطر تمويلية ملائمة لمتطلبات القطاع

بالتعاون مع المصارف والدول

والصناديق المانحة وكبار رجال

الأعمال في لبنان؛ تطوير خدمة

الإنترنت السريع وتخفيض

كلفته؛ إنشاء حاضنات ومناطق إلكترونية حرة حيث تتلاقى الخبرات

والابتكارات وتحصل على التحفيز التمويلي والإداري والضريبي؛ وضع

التشريعات المتعلقة بحماية الملكية الفكرية موضع التنفيذ.

أمّا المصارف، التي لعبت دوراً محورياً خلال أصعب المراحل، فهي مدعوة الى المواظبة على عملية التحديث القائمة حالياً والمتمحورة حول: الاندماج وإعادة الهيكلة، تنويع النشاط بما يتجاوز وظيفة إقراض الدولة نحو تمويل

“قطاع تكنولوجيا المعلومات هو معبر لبنان نحو اقتصاد المعرفة”

القطاعات الاقتصادية الواعدة، اختراق الأسواق الإقليمية، التأقلم مع المعايير الدولية للملاءة ومخاطر العمليات والافصاح والرقابة (بازل-2).

وعلى صعيد السياحة، لا حاجة للتذكير بأن خصائص لبنان الجغرافية والمناخية والتاريخية والثقافية لم تعد كافية لتخطي الأزمات الأمنية والسياسية وللمواجهة مع المراكز السياحية الجديدة في المنطقة. فيجب لذلك تشجيع المشاريع السياحية

“نحو سياحة إنتقائية

مرتفعة العوائد، وتوسيع الخارطة

السياحية للبنان”

المبتكرة كالسياحة البيئية والسياحة الصحية وإطلاق سياسة ترويجية جديدة للبنان في الخارج تركز على استقطاب سياحة انتقائية ذات قيمة

مضافة عالية، قادرة على تأمين أعلى درجات المداخل دون المساهمة في الاكتظاظ البشري والضغط على الموارد البيئية والطبيعية. وهنا لا بد من الإشارة الى ان لبنان بدأ بلعب دور السوق السياحية الرائدة، المبتكرة لتوجهات الاستهلاك في العالم العربي، وهذه وظيفة مهمة في الاقتصاد الحديث المعولم يملك لبنان كل مقوماتها ويجب تقويتها.

من ناحية أخرى، يجب التركيز على توسيع القاعدة الاجتماعية والمناطقية للنشاط السياحي، بحيث لا يقتصر على منطقة دون أخرى ويسهم في تنويع الاقتصاد ومصادر الدخل لمختلف المناطق، بالإضافة إلى ما يخلقه توسيع قاعدة السياحة من اجواء الانفتاح والتفاعل الثقافي بين المجتمع المحلي وبلدان العالم. ولذلك أثر اجتماعي وثقافي يعزز مناخات الاستقرار في كل أنحاء البلاد.

بموازاة ذلك، لا بد من مواصلة السعي إلى تنويع بنية الاقتصاد اللبناني عبر تعاط مختلف مع القطاعين الزراعي والصناعي. فعلى الرغم من النجاحات الملحوظة في هذين القطاعين، ما زال العديد من المواقع التقليدية فيهما يعاني من تطور بطيء ويتخبط في عدد هائل من المشاكل تبدأ بصعوبة التمويل والرسملة وارتفاع كلفة الإنتاج ولا تنتهي بالإغراق والمزاحمة غير المشروعة للسلع المستوردة. تستوجب عملية الإصلاح الزراعي والصناعي جهداً مشتركاً بين جميع الأطراف، يقوم على خفض كلفة المعاملات الادارية وتوفير الطاقة والكهرباء والشحن والنقل لهما بأسعار تنافسية، وتطوير أطر التمويل، والتركيز على المنتجات ذات

القيمة المضافة العالية وعلى معايير الجودة والانفتاح على الأسواق العالمية.

وتجدر الإشارة إلى أن هذين القطاعين يستطيعان واقعياً لعب دور أكبر في توسيع قاعدة المستفيدين من عوائد النمو، لا سيما إذا تحقق نوع من التكامل بين الزراعة والصناعة لتلبية احتياجات السوق المحلية وللتصدير على حد سواء. ولعل تجربة بعض المناطق اللبنانية، كمنطقة زحلة مثلاً، تشكل نموذجاً ناجحاً للتكامل المنشود، حيث تبين أنه خلال السنوات العشر السابقة (قبيل حرب تموز 2006)، تحولت منطقة زحلة إلى قطب نمو اقتصادي مناطقي، وذلك بفضل التكامل بين الزراعة والتصنيع والتوضيب والموقع المناسب.

من ناحية أخرى، فإن القطاع الزراعي يؤدي دوراً اجتماعياً وبيئياً مهماً، وذلك على الرغم من ضعف مساهمته في الناتج المحلي. فهو يساهم في الحد من تدهور الأراضي، ويحد من استفحال الهجرة إلى المدينة، كما أن

”تنويع بنية الاقتصاد اللبناني والتكامل بين الزراعة والصناعة“

المحاصيل الزراعية تشكل مصدر دخل موسمي ضروري يساعد الأسر على تأمين احتياجاتها، أي إنه يقوم بوظيفة تشبه وظائف شبكات الأمان الاجتماعي لجهة تقليصه من المخاطر، وذلك عندما يقترن مع مصدر دخل آخر.

على صعيد آخر، يجب إعطاء الأهمية المناسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ولكل الأنشطة الحرفية. هذا القطاع واعد ومتناسب مع الخصائص التاريخية للاقتصاد اللبناني، كما أن مضمونه الاجتماعي غني عن البيان. بالتالي فإن تطويره وتنويع مجالات نشاطه قد يساهمان في تحقيق قيمة مضافة مهمة وتوليد فرص عمل جديدة للمواطنين. ويتطلب ذلك استراتيجية متكاملة تبدأ من إيجاد بيئة ملائمة لإطلاق مبادرة المواطنين لتأسيس أعمالهم الخاصة، وذلك من خلال تحديث الإطار التشريعي والمؤسسي، وتطوير نظام الإقراض المصرفي ليكون أكثر ملائمة لهذه الفئة من الأعمال ولتحقق الترابط والتكامل بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نفسها من جهة أولى، وبينها وبين المؤسسات الأكبر من جهة ثانية.

ويشكل البعد البيئي التحدي الأكبر للتنمية المستدامة في لبنان، إذ إن عملية إعادة الإعمار لم تعط حتى الآن الاهتمام الكافي للجوانب البيئية. ونحن نؤمن أن أهمية البعد البيئي تضاهي أهمية الجانبين الاقتصادي والاجتماعي خاصة في بلد صغير ومزدحم سكانيا مثل لبنان، حيث تعتبر طبيعته ومواردها الرئيسية من ماء وهواء وتربة ومساحات خضراء، بمثابة رأسمال حقيقي يفترض حمايته والتنبه في كيفية ادارته واستثماره لحفظ ديمومته للأجيال الآتية أيضا.

”تزاوج البيئة مع المفهوم التجاري الحديث واصدار المراسيم التطبيقية لقانون البيئة“

إن تشجيع استخدام الطاقة المتجددة والزراعة البيولوجية وحماية الثروة المائية ونوعية المياه والسياحة البيئية الاجتماعية غير التقليدية والنقل المستدام وتأمين الأمن الغذائي وحماية المستهلك وحسن ادارة الغابات ومعالجة المخلفات والنفايات الصلبة والسائلة، قد تكون من أهم الميادين التي يمكن للبنان أن يبني فيها ميزات تفاضلية وتنافسية، نظرا لمقوماته الطبيعية. فالشروع بسياسات تزاوج البيئة مع المفهوم التجاري الحديث يضع لبنان بموقع ريادي في المنطقة قد يصعب عليه ربما استرجاعه في بعض القطاعات الكلاسيكية. وبالإضافة إلى ضرورة وضع استراتيجية للتنمية المستدامة واصدار المراسيم التطبيقية والتنظيمية لقانون البيئة الصادر عام 2002، وإقرار المخطط التوجيهي الشامل لترتيب الأراضي اللبنانية وخطة وطنية لاستصلاح الأراضي والتخطيط العمراني، وتطبيق مرسوم دراسة وتقييم الأثر البيئي للمشاريع قبل إطلاق أي مشروع، على أن تقدم حوافز للمؤسسات التي تدخل العنصر البيئي في صلب عملية الإنتاج.

ثامناً- العدالة الاجتماعية الموازية للتعافي الاقتصادي

إن أي سياسة اقتصادية تتجاهل البعد الاجتماعي قد تساهم في تفاقم الاختلالات المجتمعية، كما أن أي تقديرات اجتماعية لا يرافقها تحفيز للاقتصاد تتحول جرعات ديماغوجية شعبية لا قدرة مستدامة للمجتمع

على تأمينها. لذا، فالمشروع التنموي للبنان الحديث هو مشروع ينطلق من التكامل المتوازن للجانبين الاقتصادي والاجتماعي. في هذا الإطار يتمتع موضوع الإنماء المتوازن بأهمية واسعة، ليس فقط لتخفيف الهوة بين المناطق والفئات الاجتماعية وإنما أيضا لبناء قواعد الثقة

“الإنماء المتوازن بيني قواعد الثقة بالدولة ويرسخ الولاء الوطني والانتماء الوطني”

بالدولة ولترسيخ قاعدة الولاء الوطني والانتماء الوطني. فوحدة لبنان السياسية وتماسكه الاجتماعي مبنيان أيضا على عوامل التعاضد والتكافل بين جميع المواطنين وعلى نظم كفيلة بتغطية المخاطر الاجتماعية. وللسياسات الاجتماعية المبنية على مفاهيم حديثة القدرة على أن تفتح آفاقا جديدة للأعمال وللابتكارات الاقتصادية.

وفيما يتعلق بالإنماء المتوازن، فإننا ننظر إليه باعتباره عنوانا لسياسة بديلة للمحاصصة، ونفهم منه بداية ضرورة تحديد الأولويات في تدخل الدولة وإنفاقها حسب مستويات التنمية واحتياجات المناطق الحقيقية. إلا أن المطلوب هو الذهاب أبعد من مجرد التوازن بمعناه الرقمي أو ردم الهوة بين المؤشرات التنموية والتفاوتات المناطقية، نحو تحفيز ديناميات اقتصادية اجتماعية ودورات اقتصادية محلية في المناطق الأكثر حرمانا، وصولا إلى الاندماج الفعال لهذه المناطق في الدورة الاقتصادية الوطنية والخارجية.

من الضروري أن ينجح لبنان في اختبار المواجهة الإيجابية مع العولمة، أي من جهة الاندماج في الاقتصاد الإقليمي والعالمي، ومن جهة أخرى امتصاص الصدمات وتخفيف الكلفة الاجتماعية الناتجة عن الفتح الكامل للسوق اللبنانية. في هذا الإطار، تشكل الموارد البشرية مصدر الغنى الأساسي للاقتصاد اللبناني ولا يسعنا إلا العمل لتقوية المؤهلات العلمية والإدارية والتقنية لدى جميع أفراد المجتمع. يتطلب هذا التحدي إصلاح سوق العمل واعتماد سياسة

“إصلاح سوق العمل واعتماد سياسة تشغيل ترتبط بالنظام التعليمي”

تشغيل فاعلة تتولى الربط بين سوق العمل والنظام التعليمي، وتوفير التأهيل المهني المتواصل للقوى العاملة اللبنانية للحفاظ على تنافسيتها، وتأمين حوافز للاستثمار والتوظيف والتشغيل الذاتي وانشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

بالإضافة إلى ذلك، يجب تعزيز التدريب المهني المتواصل والملاءمة بين البرامج التعليمية وحاجات سوق العمل والتركيز على تحسين صورة المهن التقنية والحرفية. ويندرج في هذا الإطار تنظيم دخول العمالة الأجنبية في لبنان وفقاً لحاجات السوق وفي ظروف تعطي الأفضلية للعمالة الوطنية. إن سياسة جديدة للموارد البشرية تستوجب أيضاً تحديث قانون نهاية الخدمة واستبداله بقانون عصري يركز على الأسس المتطورة لضمان الشبخوخة.

لهذا الإصلاح أهمية جوهريّة إذ يشكّل مفهوم العمل، كقيمة اقتصادية-اجتماعية، نقطة الانطلاق لتحقيق الرفاه العام. إلا أننا ندرك أن بعض الفئات تفتقد للقدرة التنافسية الكافية في سوق العمل وهي بحاجة إلى احتضان متفاوت الحجم عبر شبكات أمان اجتماعي متينة مصممة لاشباع الضرورات الخاصة بكل من هذه الفئات. بعض هذه الفئات، كالمعوقين مثلاً، بحاجة إلى سياسة إدماج حديثة ولائقة تزيل العوائق أمام حركتهم اليومية وامام استيعابهم في سوق العمل، وتبدأ هذه السياسة بتطبيق فعلي لكل جوانب القانون 2000/220 المتعلق بتوظيف ذوي الحاجات الخاصة وتأهيل البنى التحتية لتتلاءم مع واقعهم. أما البعض الآخر، فهو عاجز عن تأمين احتياجاته بمفرده لعدم قدرته أصلاً على الدخول إلى سوق

“احتضان الفئات الضعيفة عبر شبكات أمان اجتماعي متينة”

العمل، وهو الأكثر عرضة للفقر والتهميش الاجتماعي. تضم هذه الفئة من هو في هذه الحال لأسباب طبيعية كالمسنين، او عائلية كالأيتام، أم لأسباب سياسية-أمنية كعائلات الشهداء والأسرى والمفقودين. وهؤلاء بحاجة إلى رعاية من الدولة تؤمن لهم الموارد المالية والبشرية والتقنية الضرورية لحياة كريمة. وقد أخذت خطة باريس 3 بهذا البعد الاجتماعي ويجب التأكد من حسن تطبيقه والابتعاد عن الهدر والمحاصصة والربائنية في هذا المجال.

يتمتع لبنان بمستوى مرتفع نسبياً في مجالات التعليم والتربية والقدرات البشرية قياساً بالدول ذات مستوى تنمية مشابه. كما أنه يتميز بغنى في المؤسسات والمناهج والاختصاصات الرسمية والخاصة عن كثير من بلدان المنطقة. يمكن لهذه الخصائص أن تكون ثروة بالغة الأهمية إذا ما أحسن توظيفها في خدمة التنمية. إننا نعتبر أن الموارد البشرية هي

الثروة اللبنانية الأساسية. وبناءً عليه، فإنَّ نظرنا إلى التعليم والتربية هي ذات طابع استراتيجي ويعيد المدى، ونحن نعتبر أن التعليم وتنمية القدرات البشرية، يمكن أن يشكلوا بالنسبة للبنان قاطرة استراتيجية للتنمية، على غرار تجربة بعض البلدان الآسيوية.

في ضوء ذلك، لا بدّ من إعطاء أولوية كبيرة لتحقيق إصلاح عميق في النظام التعليمي، والإفادة من عناصر القوة والتنوع المؤسسي والفني في هذا المجال، لرفع مستوى كلا القطاعين الرسمي والخاص في حلقة حميدة من التفاعل بينهما، وذلك على غرار تجربة النصف الأول من السبعينات، حيث كان ارتفاع مستوى التعليم الرسمي عنصراً أساسياً في تحفيز القطاع الخاص أيضاً. وبالنسبة إلينا، يجب ان يبدأ إصلاح النظام التعليمي بشكل متدرج من طرفيه: التعليم الجامعي نزولاً إلى الثانوي وما دون؛ ومن طرفه الثاني المقابل، الروضة والتعليم الابتدائي صعوداً إلى الثانوي وما فوق. وهذه المقاربة تستطيع الجمع بين الاهتمامات المتعلقة بنوعية التعليم، وتلك المتعلقة بشمول التعليم لكل الفئات والمناطق. كما أن خطة الإصلاح

يجب أن تشمل بالضرورة إنصاف المعلمين وتحسين مستوى معيشتهم بالترافق مع تطوير مهاراتهم وأساليب التعليم والمناهج. أخيراً لا بد أن يشمل الإصلاح أيضاً إدارة النظام التعليمي،

لجهة تعزيز دور إدارة المدارس ومشاركة لجان الأهل والبلديات والمجتمع المحلي، بالإضافة إلى دور المعلمين التربوي والتنموي، وتوسيع مساحات المشاركة داخل المؤسسة التعليمية. كل ذلك في إطار فلسفة تعطي أهمية كبيرة لدور المؤسسات التعليمية في تطوير المواطنة وثقافتها.

ولجهة ترابط الإصلاح التعليمي مع الاقتصاد وسوق العمل، فإن التعليم التقني والتعليم العالي يجب أن يصبحا جسر عبور حقيقي نحو سوق العمل وآلية فعالة للتزقي الاجتماعي والاقتصادي، مع التركيز على تحويل الجامعات والمعاهد ومراكز البحث العلمي إلى أقطاب تميز إقليمية. إن النهوض بالتعليم العالي في لبنان يحتاج إلى إصلاح جذري للجامعة اللبنانية وإعادة هيكلتها وإعطائها استقلالية فعلية كي تتماشى بسرعة مع التطورات الأكاديمية وتتمكن من منافسة كبرى الجامعات الخاصة العريقة، كما يستدعي إعادة نظر تقييمية لتجربة الجامعات والمعاهد التي

“التعليم وتعزيز القدرات البشرية يجب أن يشكلوا القاطرة الاستراتيجية للتنمية”

رخص لها في السنوات العشر الاخيرة.

في القطاع الصحيّ، تمكّن لبنان عبر السنين من تسجيل تقدّم كبير بفضل الكفاءة ذات المستوى العالمي للعاملين فيه ولعدد من

“ استراتيجية صحية جديدة تركز على الوقاية، ومن ثم الرعاية والاستشفاء”

المستشفيات، والانفتاح التقليدي لهذا القطاع على أحدث التطورات والمكتسبات العلمية. الا إن فلسفة السياسة الصحية في لبنان بحاجة إلى مراجعة، خصوصاً لجهة صياغة توازن جديد بين الوقاية والرعاية الصحية الأولية والاستشفاء، حيث

أن النظام الحالي منحاز بشدة لصالح الاستشفاء، وهو خيار أكثر كلفة من الخيارات الأخرى، دون أن يكون بالضرورة أكثر فعالية في الحفاظ على الصحة العامة. كما أن القطاع الصحي يعاني من غياب استراتيجية فاعلة لتأمين الخدمة الصحية وتمويلها لأكثر عدد من المواطنين، ومن الكلفة العالية للرعاية الصحية، ومن مشكلة تشتت التغطية الصحية بين عدد كبير من أنظمة الضمان الرسمي والخاص، ومن اقتصار شمول هذه التغطية النظامية على حوالي 50 بالمئة فقط من اللبنانيين.

من البديهي إذاً ربط بيانات أنظمة الضمان والرعاية الصحية المختلفة بهدف توحيد المعاملات والتقليص من الفوارق في الخدمات المقدمة من كل صندوق. في هذا الإطار، تشكل البطاقة الصحية نقلة نوعية ينبغي إطلاقها في أسرع وقت ممكن. على صعيد آخر، لا تسلم السياسة الصحية إلا إذا تطرقت أيضاً إلى مشاكل الوصول إلى الخدمة الطبية لدى الفئات الأفقر من الشعب اللبناني. في هذا المجال ليس بالضرورة أن تكون الدولة هي المالك أو الإداري للبنى الصحية لتأمين هذه الخدمات، إذ قد يفضل غالبية المرضى التوجه إلى القطاع الخاص، على أن يقوم القطاع العام بالتأكد من تأمين شبكات الأمان وجودة الخدمات المقدمة وشمولية التغطية وبتاحة المنافسة بين المنتجين في القطاع الخاص لتأمين أفضل الخدمات وأكثرها فعالية.

تاسعاً - الشراكة المثلثة بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني

نحن إذ نسعى إلى عقد اقتصادي-اجتماعي جديد ندرك أهمية الشراكة بين فرقاء الإنتاج في المجتمع اللبناني. إن الشراكة في تحمل الأعباء والتوزيع العادل للمكتسبات تفرض أولاً إشراك القطاع الخاص بوضع السياسة التنموية عبر حوار مستمر مع الهيئات الاقتصادية. فبذلك تجري الاستفادة من خبراتها ومن قدراتها في البرمجة والإنجاز. وتعزز الشراكة بتشجيع التجمعات المهنية وتقديم حوافز للمؤسسات المرتبطة بمشاريع اندماج أو تعاونيات. ويمكن لهذه المؤسسات مثلاً المشاركة في اقتراح ووضع المعايير للمنتجات والخدمات اللبنانية وإيجاد إطار تنظيمي للتصديق على المواصفات والسهر على تطبيقها.

“إشراك القطاع الخاص في السياسة التنموية عبر حوار مستمر مع الهيئات الاقتصادية”

كما تشمل الشراكة المجتمع المدني بجميع مكوناته. نشهد اليوم دينامية غير مسبوقة للمنظمات غير الحكومية، تندرج في إطار تمكين المواطن وتقوية أطر الرقابة والمحاسبة وخلق فرص عمل جديدة في المناطق الريفية. إلا أن هذه المشاريع لا تزال تحتاج إلى وضعها في إطار استراتيجية تنموية متكاملة ومتراصة، تمر عبر التشبيك وزيادة المهارات المهنية والتقنية للعاملين في القطاع والتدريب على البرمجة والإدارة والتقييم. والشراكة أخيراً تعني أيضاً تقوية دور المرأة في الحياة الاقتصادية ومشاركتها الفعلية في الدورة الإنتاجية.

“الشراكة مع المجتمع المدني وتعزيز قدرته”

في هذا الصدد، نقترح إطلاق إطار مؤسسي مشترك يضم الجهات الحكومية المعنية وممثلي الهيئات الاقتصادية والمؤسسات والهيئات التي تعنى بالتنمية الاقتصادي والاجتماعي. ويلعب هذا الإطار دور منتدى يتم فيه تبادل الآراء ووضع الاستراتيجيات العامة والتنسيق بين مشاريع مختلف الأعضاء، ويكون رافداً ومكملاً للمجلس الاقتصادي الاجتماعي الذي يجب أن يصار إلى إعادة تفعيله، بعد تطوير مهامه في ضوء خلاصات ودروس

التجربة السابقة، بحيث يعمل على صياغة برامج استشارية للقطاعات وإصدار دراسات تقييمية تفصيلية للسياسات التنموية ويساهم في تبادل الخبرات بين القطاعات الممثلة فيه.

ومن الناحية العملية أيضاً، فإن مبدأ الشراكة بين القطاعات موجود ومؤسس في أكثر من مجال، والمطلوب تفعيله في الممارسة. وعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن إدارة الضمان الاجتماعي تقوم على التمثيل المثلث للأطراف، وإدارة الجامعة اللبنانية كذلك، ومبدأ تشكيل لجان أهل في المدارس كذلك، ومحاكم العمل تعتمد المبدأ نفسه؛ كما أن الوزارات والبلديات يمكن لها التعاقد مع القطاع غير الحكومي أو الجمعيات. والمطلوب في هذا الصدد، هو اقتناع جميع الأطراف الشريكة في هذه الأطر بأهميتها، وإيجاد إطار تشريعي ومؤسسي يشجع على قيامها بدورها، وتطوير هذه المؤسسات في ضوء التجربة، وتحويل مبدأ الشراكة المثلثة إلى ممارسة عامة في أكبر عدد من المجالات.

تبقى الموارد البشرية، المقيمة وغير المقيمة، مصدر الغنى الأساسي للبنان وللإقتصاد اللبناني. إن تحسين الإنتاجية الإقتصادية والإجتماعية في لبنان لا يمكن أن يتم إلا بتقوية مؤهلات هذه القوى والاستفادة من إنجازاتها، في الداخل، وخصوصاً في الأسواق الخارجية والمؤسسات العالمية. وقد استطاع اللبنانيون خلق وتطوير شركات عالمية في دول الاغتراب وتبوء أعلى المراكز في الشركات العالمية العملاقة. وتعتبر الجالية اللبنانية المنتشرة في كل الاقطار وشبكة العلاقات التي استطاعت بناءها من أهم عناصر التطور الممكن الاعتماد عليها كي يستطيع الإقتصاد اللبناني استرجاع دوره الاقليمي الذي كان قائماً منذ الاستقلال وحتى اندلاع حروبه العنيفة وازماته السياسية المتلاحقة حتى اليوم.

“الاعتماد على الانتشار اللبناني لاسترجاع الدور الاقتصادي للبنان”

عاشراً - إطلاق دينامية تشجع حركة الإبداع والفكر والثقافة والفن

الثقافة مجال معقد تتفاعل فيه القيم العليا للمجتمع والذاكرة الجماعية لشعب من الشعوب، وهي فضاء حرية للفرد والجماعة، وحيز حيوي ضروري لتوازن المواطن وتفتحته وشعوره بكيانه الوجودي وبعده الرمزي. والهوية الثقافية تشكل أحد العوامل الأساسية في تفعيل الشعور بالانتماء الى الوطن والولاء له، ويعبر عن هذه الهوية بالإبداع والفكر والفن والتواصل الإنساني، سواء بالكتابة أو بكل أنواع التعبير التشكيلي والمرئي والصوتي. ولذلك هي تفعل في العقل والنفس والخيال. ولذلك فهي شأن مستمر في حياة كل جماعة، يربط ماضيها بحاضرها ومستقبلها.

“الثقافة ليست ترفاً بل حق يجعل حياتنا أفضل وأعلى قيمة، وهي أداة أساسية من أدوات التغيير والإصلاح والتنمية”

لا تتعلق الثقافة بالفكر وبالقيم والمعتقدات والمفاهيم والرموز فحسب، بل تتعداها الى نمط الحياة الكلي للمواطنين وللعلاقات الشخصية بين

الأفراد، الامر الذي يتطلب حركة انفتاح على الثقافات المحلية والإنسانية العامة. والثقافة تتضمن أيضاً تراثنا الموروث والمشارك عبر التاريخ؛ فمن المهم اذا الحفاظ عليه عبر الحفاظ على ذاكرتنا التراثية وآثارنا، ولبنان يمتلك في هذا المجال كنزاً من المواقع الظاهرة والمدفونة يؤهله لجذب اهتمام العالم أجمع.

اذن، الثقافة حق وليست ترفاً. انها حق يجعل حياتنا افضل واعلى قيمة، وحق تلقيها يجب أن يسان لكل مواطن. من هنا يجب جعل الثقافة ديموقراطية متاحة في كل مجال وفي كل موقع، ولكل من يرغب. الثقافة أيضاً أداة أساسية من أدوات التغيير والإصلاح والتنمية، لأنها عامل من عوامل التسامح وقبول الآخر والتربية على المواطنة والإنتاجية. لذلك لا يمكن الحديث عن بناء دولة ونمائها دون الالتفات الى وضعية الثقافة فيها، فرعاية الثقافة واجب من واجبات الدولة عبر تشجيع حركة الإبداع على جميع الصعد، ودعم المبدعين ورجالات الفكر والفن. كذلك، الثقافة ليست تجارة خاسرة، بل أن الاستثمار فيها وتشجيع حركة الفكر والبحث

العلمي والإبداع الفني أصبحا في مقدمة اهتمامات الدول والشعوب المتقدمة وأصبحا مكونا أساسيا في برامج التنمية وجاذبا مغريا لحركة الأموال والأفراد.

من هنا ضرورة إطلاق دينامية تحفز حركة الإبداع والفكر والثقافة والفن كي يصبح منتجي ثقافة على المستوى العالمي ومساهمين بحركة الإبداع العلمي والفني على صعيد الإنسانية. ولا بد من أن يستمر لبنان مكانا مميزا للتبادل الثقافي والتفاعل بين الحضارات والثقافات والاديان، عبر خطة عمل ثقافي تتولى:

1- جعل لبنان منبرا فكريا مرموقا لحوار الحضارات؛

2- اطلاق سلسلة كبيرة من المعارض والمهرجانات والفعاليات الفنية والثقافية؛

3- تشجيع وتفعيل دور المكتبات وحفريات الآثار والمتاحف؛

4- الالتفات الى الفلكلور والفنون الشعبية والأعمال الحرفية، فضلا عن الفنون الكلاسيكية كالمسرح والسينما والادب والشعر وسائر الفنون التشكيلية والتعبيرية.

ولا بد من تضمين هذه الجوانب الثقافية في البرامج الدراسية وعلى جميع المستويات. فالثقافة اللبنانية الاصيلة والجامعة والمجددة تنتشر من خلال اعادة الروح والفاعلية الى العملية التربوية وبخاصة برامج التربية المدنية والتاريخ. الثقافة العريقة والعميقة والجامعة والمنفتحة هي الروح الحقيقية لأي شعب من الشعوب وثروته الحقيقية، فالدساتير وحدها لا تبني الاوطان.

**“جعل لبنان منبرا فكريا
مرموقا لحوار الحضارات”**

تبقى في الشأن الثقافي ضرورتان وطنيتان:

اولا- معالجة الذاكرة الجماعية حول الماضي والحرب الداخلية وبصمات جراحاتها في نفوس من دفع أثمانا غالية وضحايا عزيزة، وهي ذاكرة تم إغفالها عبر مقولة “عفا الله عما مضى” دون محاولة

استعادة تجاربنا الحية ومعاناتنا من اجل تحصين أنفسنا لجهة عدم تكرار أخطاء الماضي ومآسيه. لذا يبقى ملحا إعادة قراءة هذه الذاكرة، ليس لاذكاء الجراح أو للتراشق بالتهم، بل للتصالح مع الآلام و العمل على شفاء الجراح الكثيرة التي سببتها الحروب المستمرة منذ سنوات

“معالجة الذاكرة الجماعية حول الماضي وتأسيس ذاكرة متصالحة للحاضر والمستقبل”

ولأخذ العبر المفيدة منها.

ثانيا-الضرورة الأخرى هي تأسيس ذاكرة متصالحة للحاضر والمستقبل، عبر الاعتراف الطوعي المتبادل من قبل كل الفئات اللبنانية بالتضحيات التي قدمها لبنانيون في ثلاثة إنجازات مفصلية في تاريخ لبنان الحديث هي:

1- التحرير من الاحتلال الإسرائيلي؛

2- انتفاضة الاستقلال في وجه الوصاية السورية؛

3- انتصار الدولة اللبنانية وجيشها الوطني في المعركة على الإرهاب.

آن الأوان كي تصبح تضحيات من قاتلوا واستشهدوا دفاعا عن أرض لبنان في وجه العدوان الإسرائيلي، مكونا متلازما ومتكاملا مع تضحيات شعب لبنان في معركة رفع الوصاية السورية واستعادة الاستقلال، ومع شهادات كوكبة من القادة والرجال في السياسة والفكر والصحافة دافعوا عن القرار الوطني المستقل والإرادة اللبنانية الوطنية حتى الشهادة. أما الانتصار على المجموعة الإرهابية المخابراتية في مخيم نهر البارد فهو انتصار لمنطق السيادة والاستقلال وقيام الدولة، وشهادة جديدة لجيشنا الوطني وقوانا الأمنية، وعرقان بتضحيات عالية قدمتها قواتنا المسلحة. من هنا، إن استنهاض مشروع بناء دولة ديموقراطية حديثة لن يصبح ممكنا إلا بقيام شراكه وطنية جامعة لا تستثنى أي فئة لبنانية وتستند الى ذاكرة جماعية تتفاعل فيها الأبعاد المكونة للإنجازات الثلاثة.

حادبي عشر - لبنان والعالم العربي والصراع

العربي-الإسرائيلي

لبنان وطن نهائي لجميع أبنائه، وهو عربي الهوية والانتماء وجزء لا يتجزأ من العالم العربي، طبقا لما كرسه الدستور بعد اتفاق الطائف. إن نهائية الكيان اللبناني تعني قيام دولة سيادة لخياراتها، دولة تحدد الحيز الجيوسياسي للوطن مع محيطه وترسم دوره. إن تحويل لبنان ساحة لصراعات المنطقة يهدد "نهائية الوطن" ويمنع قيام دولة حقيقية ويشكل انتهاكا صارخا لاتفاق الطائف والوفاق الوطني.

إن هوية لبنان العربية هي خيار لبناني طوعي، وهي تعني أن يلتزم

"هوية لبنان العربية خيار طوعي،

ويعني أن يلتزم لبنان

بالمساهمة في قضايا العرب

بقدر طاقاته وامكانته"

لبنان بالمساهمة بقضايا العرب بقدر طاقاته وامكانته، أي انه بموقعه وتعددته وحجمه لا يمكن له أن يتوهم قدرة لتولي قيادة العرب أو النيابة عنهم منفردا في قضاياهم أو أن يتحمل أعباء صراعاتهم. وقد دفع

لبنان ثمنا باهظا لسياسات حاولت إبعاده عن قضايا العرب، كما دفع بالماضي ويدفع حاضرا أثمنا أعلى لسياسات تريد أن تفرض عليه أن يكون ضحية فداء لكل القضايا الإقليمية والعربية.

لقد آن الأوان لأن تكون عروبة كل لبناني عروبة هادئة متصالحة مع ذاتها، تماما كلبنانية كل لبناني متصالح مع خصوصيته. لبنان عربي كأبي بلد عربي آخر، لا أكثر ولا أقل.

انطلاقاً من هذا الالتزام، يتطلع لبنان في موضوع الصراع العربي-الإسرائيلي الى قيام استراتيجية عربية شاملة تتضمن أهدافا واضحة وتعبئة للطاقات وتوزيعا عادلا للأعباء، وتوازنا متكافئا بين المصالح والتضحيات، حتى يتسنى له أن يمارس دوره في الإطار الصحيح والناجح. وفي غياب هذه الإستراتيجية العربية الموحدة، شكل الجنوب اللبناني منذ نهاية الستينات نافذة وساحة مفتوحة على إستراتيجيات إقليمية متعددة، وذلك حتى 25 أيار 2000، تاريخ تحرير الأراضي اللبنانية المحتلة، باستثناء

مزارع شبعا. وقد حقق لبنان هذا الانجاز نتيجة تضافر مقومات ثلاث:

1- تضحيات المقاومة وشعب لبنان؛

2- غطاء الشرعية الدولية المتمثلة بقرار مجلس الأمن الدولي رقم 425، ومن ثم تفاهم نيسان 1996؛

3- الوحدة الوطنية اللبنانية حول هدف التحرير، التي شكلت غطاء كبيرا مكن من تحمل الخسائر الباهظة نتيجة الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة.

“إنجاز التحرير تم بفضل تضحيات المقاومة، وغطاء الشرعية الدولية، والوحدة الوطنية اللبنانية حول هدف التحرير”

منذ تاريخ التحرير عام 2000،

شهد لبنان والمنطقة تغييرات

جوهرية قلبت المعايير الإستراتيجية فيها، بحيث:

1- تحررت معظم الأراضي اللبنانية ورسمت الأمم المتحدة الخط الأزرق؛

2- حصرت المواجهة مع إسرائيل في الداخل الفلسطيني؛

3- تم انسحاب الجيش السوري من لبنان بعد انتفاضة الاستقلال وصدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1559 .

هذا القرار أنهى التفويض الدولي لسوريا بإدارة لبنان، وأراد إقفال النافذة الإقليمية التي شكلتها الأرض اللبنانية، وضمان وقف النزاع المسلح عبر

الحدود مع إسرائيل، من خلال طرح

سحب السلاح الفلسطيني ومعالجة

سلاح حزب الله داخل إطار الدولة

اللبنانية وقواتها المسلحة. ان

المصلحة الوطنية اللبنانية كانت، ولا

“القرار 1701 كرس بيروت عنوانا وحيدا للتفاوض باسم لبنان وحول شؤونه وقضاياها”

تزال، تقتضي تبني مقاربة جديدة فرضتها هذه الوقائع، لإدارة ملف الصراع

على المستوى الإقليمي وصياغة دور لبنان فيه. ولقد شكل “مؤتمر الحوار

الوطني" في ربيع 2006 فرصة ذهبية لتبني وإقرار هذه المقاربة الجديدة، عبر الموضوعات التي أعلن التوافق عليها بالإجماع، ابتداءً بالمحكمة الدولية والعلاقات بين الدولتين اللبنانية والسورية وترسيم الحدود في منطقة مزارع شبعا والسلاح الفلسطيني، الى موضوع سلاح حزب الله والاستراتيجية الدفاعية للبنان التي بقيت موضع خلاف. وكان ممكناً لو تم الالتزام والتعاون لتنفيذ مقررات مؤتمر الحوار الوطني، الانتقال الى مسار تدريجي يوصل الى فك التداخل المعقد بين أزمات المنطقة المتفجرة وحاجة لبنان لتبني جدول أعمال وطني يؤدي لإعادة بناء مقوماته الدفاعية والاقتصادية والعمرانية ومؤسساته الديموقراطية.

في ظل أزمة إقليمية متعددة الأبعاد، قامت إسرائيل بعدوان تموز 2006 بعد عملية أسر الجنديين الإسرائيليين من قبل حزب الله، مما أعاد الى الواقع التداخل والتشابك والتصارع بين جدول أعمال وطني داخلي وجدول أعمال إقليمية على امتداد المنطقة. فشلت إسرائيل من خلال هذا العدوان في القضاء

"لبنان لا يقوى على أن يصبح ساحة لصراعات المنطقة"

على حزب الله رغم انها الحققت بلبنان خسائر بشرية ومادية واقتصادية لم يشف منها بعد. الا ان الحرب ونتائجها شكلت منعطفا حاسما في السياسة اللبنانية والإقليمية. فبعد إقرار الحكومة اللبنانية للنقاط السبع، وقرار نشر الجيش في الجنوب حتى الحدود الدولية، وصدور القرار الدولي 1701، أتى انتشار قوات اليونيفيل المعززة، ليقفل جبهة التماس مع إسرائيل وليضع قضية الأسرى وتحرير مزارع شبعا في عهدة الدولة والأمم المتحدة وليكرس بيروت عنوانا وحيدا للتفاوض باسم لبنان وحول شؤونه وقضاياها.

غداة هدوء المعارك، انفجرت الأزمة السياسية الراهنة، ثم عاد مسلسل التفجيرات والاعتقالات ومحاولات زعزعة استقرار لبنان ابتداءً من حرب مخيم نهر البارد وصولاً للاعتداء على قوات الطوارئ الدولية في الجنوب. إن استمرار هذه الأزمة والأحداث المرافقة لها يضع لبنان أمام وضع معقد تتداخل فيه الازمة الداخلية مع كل صراعات المنطقة وتبرز معه اربعة أخطار محددة: أولها خطر العدوانية الإسرائيلية وتجدد الاعتداءات على لبنان؛ وثانيها خطر استباحة دوره وسيادته لتحويله ساحة لصراعات المنطقة؛ وثالثها الانهيار الاقتصادي والمالي والهجرة والفرار السكاني واضمحلال الدور والموقع؛ ورابعها التطرف والارهاب الموحى به من الخارج.

لذلك لا يستطيع لبنان اليوم أن يقف على رصيف انتظار هدوء العاصفة الإقليمية، علها تفضي الى حلول تضمن استقراره لكنها قد لا تضمن مصالحه الوطنية أو مصالح الأطراف الداخليين فيه. كما ان لبنان لا يقوى على الانفتاح على صراعات المنطقة ليصبح ساحة من ساحات المواجهة الدائرة فيها. أن قدر اللبنانيين ومصالحهم المشتركة اليوم هما في إنجاز تسوية داخلية تستند الى "اتفاق الطائف" أساسا، ومقررات "مؤتمر الحوار" تاليا، وسياسة التضامن العربي ثالثا، والى الالتزام بقرارات الشرعية الدولية رابعا، والى الاستفادة من الدعم الاقتصادي والمالي الدولي الذي تجلى في مؤتمر باريس-3 أخيرا؛ على ان تدير هذه التسوية حكومة وحدة وطنية جامعة. ولذلك نعلن تمسكنا بالنقاط التالية في موضوع الجنوب، والقضية الفلسطينية، والعلاقات مع سوريا.

1 - في موضوع الجنوب

خلال الحقبة الحالية وحتى قيام حل عادل وشامل للصراع مع إسرائيل، على لبنان أن يتبنى إستراتيجية جديدة لإدارة ملف الصراع على المستوى الإقليمي. هذه الإستراتيجية تمكن لبنان من أن يكون موجودا وفاعلا، وأن يقتطع لنفسه حيثية ضمن كل ما يحصل في المنطقة، من أجل حماية نفسه. ولذلك لا بد من تبني القواعد التالية:

أ- أن مسؤولية الدفاع عن لبنان في وجه العدوانية والأطماع الإسرائيلية تتولاها الدولة اللبنانية، التي عليها أن تقوم بإدارة حوار لبناني لبناني يهدف الى الاستفادة من قدرات "حزب الله" الدفاعية ضمن إطار الدولة اللبنانية، عبر تحديد وظيفة سلاحه ووجهة استعماله في وجه الاعتداءات الإسرائيلية وبإمرة السلطة السياسية اللبنانية.

"مسؤولية الدفاع عن لبنان تتولاها الدولة اللبنانية وعليها الاستفادة من قدرات حزب الله الدفاعية"

ب- إن لبنان لا يريد حربا جديدة مع إسرائيل، وأن حرب تموز 2006 يجب أن تكون آخر مآسي اللبنانيين عموما وآخر عذابات أهالي الجنوب على وجه الخصوص. لذلك يكتسب العمل لتجنب اندلاع أي عمليات عسكرية

جديدة ودرء خطر الانزلاق إليها تحت أي ذريعة أهمية وطنية بامتياز.

ج- اعتبار القرار 1701 الصادر عن مجلس الأمن الدولي إطارا شاملا وصالحا لوقف عدوان إسرائيل وتحرير الأسرى اللبنانيين من سجونها واسترجاع مزارع شبعا.

د- ممارسة الدولة اللبنانية مسؤولياتها السياسية والعسكرية والاقتصادية والتربوية والخدماتية في الجنوب، تأكيداً لبسط سلطتها عليه بجيشها الوطني مستعينا بقوات الطوارئ الدولية.

2 - لبنان والقضية الفلسطينية والفلسطينيون المقيمون في لبنان

إن لبنان متضامن مع القضية الفلسطينية وداعم لها ويفعل ذلك من موقع نصرته الاخوية لقضية عادلة ولحق شعب بتقرير مصيره وبناء دولته

”تنفيذ مقررات ’مؤ‘ر الحوار الوطني‘ حول السلاح لفلسطيني في لبنان“

الوطنية المستقلة؛ وهو يلتزم بها من موقع التزامه بالقضايا العربية وبأهداف التضامن العربي المتمثلة بتحرير الأراضي

العربية المحتلة والسعي لتحقيق سلام عادل وشامل طبقا للمبادرة العربية التي أقرت في قمة بيروت عام 2002 واعيد تأكيدها في قمة الرياض هذا العام. وهو بموقفه هذا إنما يحقق، فضلا عن واجب التضامن، هدفا آخر يتعلق بمصلحة لبنان الوطنية التي تتلاقى وقيام دولة فلسطينية مستقلة، ذات سيادة، يعود إليها أبنائها بموجب القرار 194 الصادر عن الامم المتحدة الذي يقر حق عودة اللاجئين الى فلسطين، وبالتالي رفض توطينهم أو تجنيسهم في لبنان.

اما في ما يتعلق بالفلسطينيين الموجودين في لبنان، فان هذا الوجود هو نتيجة من نتائج احتلال فلسطين. وفي انتظار قيام الدولة الفلسطينية، يتعين أن تنتهج الدولة اللبنانية سياسات تقوم على تطبيع العلاقات مع الشعب الفلسطيني عبر المفاصل الآتية:

أ- الانطلاق من حق لبنان غير المشروط بممارسة سيادته على كامل أراضيه، بما فيها الأراضي التي تقوم عليها المخيمات الفلسطينية، وحق

قواته المسلحة الحصري في امتلاك السلاح واستخدامه.

ب- الدخول في حوار مع السلطة الفلسطينية من اجل توفير المناخ المناسب لممارسة لبنان حقه هذا، وحل موضوع سلاح الفصائل الفلسطينية طبقا لمقررات "مؤتمر الحوار الوطني".

ج- تحسين شروط الحياة المدنية في المخيمات وتسهيل شروط العيش الإنسانية اللائقة للفلسطينيين المقيمين على الأراضي اللبنانية، في اطار قانوني منظم.

3 - العلاقة مع سوريا

ان التجربة المريرة التي عرفها تاريخ لبنان الحديث في علاقته مع سوريا قابلة لتوليد خلاصتين متلازمتين:

أ- استحالة إلحاق لبنان بسوريا، استتباعاً عسكرياً أو أمنياً أو اقتصادياً أو تربوياً، نظراً لخصائصه التكوينية المميزة ولإصرار اللبنانيين على استقلالهم الكامل وسيادة دولتهم.

ب- استحالة معاداة سوريا من جانب لبنان او انخراطه في أي مشروع معاد لها، عربياً كان أم دولياً، نظراً لمجافة هذه السياسة روابط التاريخ والجغرافيا والحضارة والمصير والمصالح المشتركة ولانعكاساتها المدمرة على لبنان، سياسياً وأمنياً واقتصادياً.

لذلك، فإن السياسة المطلوبة حيال سوريا يجب ان تتناول رزمة من

البنود تحول دون كلتا الاستحالتين، وتسمح بقيام علاقة متوازنة، بين شريكين في المصير والمصالح. ويتحقق ذلك من خلال الآتي:

"التجربة التاريخية تظهر إستحالة إلحاق لبنان بسوريا وإستحالة معاداة سوريا من جانب لبنان"

أ- تأكيد سوريا احترام استقلال لبنان وسيادته والامتناع عن أي تدخل في شؤونها؛

ب- عدم جعل سوريا مصدر تهديد لأمن لبنان أو جعل لبنان مصدر

تهديد لأمن سوريا، والتزام الحكومة السورية اتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك.

ج- إقامة علاقات ندية بين الدولتين اللبنانية والسورية، مبنية على الثقة والاحترام المتبادلين، وعدم تدخل أي من الدولتين في الشؤون الداخلية للدولة الأخرى؛

د- إنشاء علاقات دبلوماسية بين سوريا ولبنان على مستوى السفارات؛

هـ- ضبط الحدود بين البلدين والالتزام بحصر الحركة بينهما بالمعابر الشرعية؛

و- إنهاء ملف المفقودين والمعتقلين في سوريا بالسرعة الممكنة؛

ز- قيام الحكومة السورية بتوقيع الوثائق الرسمية الضرورية لتحديد وترسيم الحدود بين البلدين في منطقة مزارع شبعا وغيرها، طبقاً للقانون الدولي. وقيام الحكومة اللبنانية بالطلب من الأمم المتحدة بالإجراءات اللازمة لذلك.

ح- إعادة النظر في الاتفاقات الثنائية المعقودة بين البلدين، بدءاً معاهدة التعاون والتنسيق، وصولاً إلى الاتفاقات الثنائية في غير مجال. ويشمل ذلك، في ما يشمل، تنظيم تقاسم المياه وتنقل اليد العاملة بين البلدين.

هذه رؤيتي لتحسين الاستقلال والسيادة المستعادة واثاحة فرصة حقيقية لتطبيق اتفاق الطائف، من اجل بناء وطن حقيقي ودولة ديموقراطية حديثة. وهي رؤية مفتوحة الأبواب امام كل حوار من أي جهة أتى، ومنفتحة على كل نقد أو تصويب. وهي نتيجة لنهج وسلوك سياسي التزمت به طوال مسيرتي السياسية وسعيت الى الالتزام به قولاً وفعلاً، سواء من خلال ممارسة معارضة بناءة تسعى الى التصويب والتطوير، او عبر ترشيد السياسات الحكومية من موقع إساءة النصح و المشورة. وتقديم ترشيحي اليوم لموقع رئاسة الجمهورية هو تكليف أسعى إليه من موقع التصميم على الاستمرار في حمل القيم والمبادئ والاقتناعات التي طالما دافعت عنها، والنهج الذي يعرفه اللبنانيون عني، والمقاربات التي خبرتها القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني وجميع من تسنى لي شرف التعامل معهم.

انني على ثقة اليوم ان اللبنانيين عبر نوابهم وقواهم السياسية لن يضيعوا هذه الفرصة الثمينة. تعالوا نجعل من هذه الانتخابات الرئاسية نقطة انطلاق لبناء غد واعد وواحد لهذا الوطن الحبيب.

نسيب لحود

ايلول 2007